

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



الجلسة العامة ٢٦

الأربعاء، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبرتي (أوروغواي)

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

المناقشة العامة

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم الأول معالي السيد ديلفيم دا سيلفا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في غينيا - بيساو، وأعطيه الكلمة.

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفايات الأمم المتحدة (A/53/345/Add.6)

السيد دا سيلفا (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية، والترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): يسرني أن أتقدم، بالنيابة عن وفد غينيا - بيساو، بتهانئنا إليكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ويسرني بوجه خاص وجود اتفاق بالإجماع على أن خصائصكم الفكرية والسياسية والديبلوماسية الفذة ستكفل نجاح مداولاتنا. ويسرني أيضا أن أشيد بسلفكم، السيد هينادي أودوفينكو، وأن أشكره على ما أظهره من الدينامية وروح المبادرة والنزاهة خلال ولايته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة، برسالة واردة في الوثيقة A/53/345/Add.6، بأنه منذ إصدار رسائله الواردة في الوثيقة A/53/345 والإضافات من ١ إلى ٥، دفعت غينيا الاستوائية المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الاقتصادية المتناسقة التي تعود بالفائدة على جميع قطاعات سكاننا. ومن ثم ركزت دولتنا الفتية، بمساعدة المجتمع الدولي، على إيجاد السبل والوسائل اللازمة لبناء وطن ينعم بالحرية والسلام.

وغني عن البيان أن ١١ سنة من الكفاح في سبيل التحرر الوطني قد خلفت آثارا وندوبا لا تتمحي على عقول وأجساد مواطنينا. وبما أن غينيا - بيساو بلد فقير موارده محدودة جدا، فإن كل شيء كان في حاجة إلى البناء، بالرغم من أننا لم نكن نملك الوسائل المالية والمهارات اللازمة. ولذلك شرعنا في المهمة، تحفزنا الشجاعة التي مكنتنا من حشد طاقتنا لتحرير بلدنا، مصممين على تهيئة الظروف الصحيحة للتنمية الكاملة لمواطنينا وتحسين مستويات معيشتهم.

وخلال السنوات الأربع الماضية أفلحنا في وضع أسس لدولة ديمقراطية تقوم على حكم القانون واحترام حقوق الإنسان. ويعلم أعضاء الجمعية أن بناء الأمة مهمة طويلة الأمد تتطلب تصميمًا ومثابرة. وغينيا - بيساو، التي تندرج بين أفقر البلدان في العالم، ليست استثناء عن هذه القاعدة. وركزنا خلال العقد الماضي على ترسيخ وحدتنا الوطنية بتعزيز روابط التضامن التي توحد بين مواطنينا، الذين مكنهم ما بلغوه من نضج من أن يشنوا كفاحا للتحرر الوطني كان نموذجيا للغاية في الكفاحات في أفريقيا، وأن ينجحوا فيه. وهذا الإحساس بالانتماء إلى نفس الشعب هو الذي مكن جميع قطاعات السكان من أن تتوحد وتعمل يدا في يد لتنمية البلد ورفاهية الجميع. لذلك ظلت غينيا - بيساو منذ استقلالها في عام ١٩٧٣، وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها جميع الدول، تعيش في سلام، وشهدت فترة من الاستقرار السياسي الكبير.

ولكن منذ ٧ حزيران/يونيه شهد بلدنا مأساة لم تكن واردة في الحسبان من قبل حدثت في وقت بدأ البلد يحقق فيه تقدما ملحوظا في مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وفي المجال الاقتصادي.

هذه الأزمة، التي لم يسبق لها مثيل والتي لم نكن مستعدين لها أدنى استعداد، هزت بلدنا بعمق وشلت حركته منذ حوالي أربعة أشهر حتى الآن، مهددة بالخطر أسس دولة القانون ووجود مؤسسات ديمقراطية في الجمهورية. إن عمل العدوان، الذي قام به فريق من أفراد جيش بلدنا الوطني، خرق خطير للأحكام الدستورية

وأود أن أكرر الإعراب عن تقديرنا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على النتائج الملموسة التي شهدنا تحقيقها في المنظمة منذ انتخابه، وأن أشجعه على المثابرة بنفس التصميم على تنفيذ برنامجه الإصلاحية، الذي نؤيده بكل إخلاص.

وإذ نتأهب لدخول الألفية الجديدة، من الأهمية بمكان أن نعي بالترباط المتزايد بين الأمم، كبيرها وصغيرها، وبناتج العولمة، حتى يتسنى لنا، من خلال الحوار المثمر على جميع المستويات، أن نجد معا الردود الملائمة على التحديات العديدة التي تواجهنا، وخاصة مكافحة الإرهاب الدولي. ويجب ألا يظل الفقر وتخلف التنمية والأمراض الوبائية الخطيرة من مسؤولية البلدان المتضررة من هذه البلايا وحدها، لأن عالم الغد لكي ينعم بالاستقرار يجب أن يكون متحدا وقائما على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الشعوب والأمم. ومن ثم ينبغي أن تظل سيادة القانون حادينا في سعينا إلى حلول دائمة للصراعات المؤسفة العديدة التي تعم العالم. ويسرنا أن نلاحظ أن جميع شعوب العالم تتشاطر التصميم على العيش في سلام، في داخل حدودها الوطنية، ومع جيرانها وبقية المجتمع الدولي.

يرحب وفدي بالتطورات الإيجابية التي حدثت في مسألة لوكر بي، التي ظلت تشكل مصدر قلق لنا منذ سنوات عديدة. لقد كانت موضوع قرارات لمنظمات إقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، فضلا عن حركة عدم الانحياز. ويحدونا الأمل في ألا تدخر الأطراف المعنية جهدا لضمان إقامة العدالة في ظروف يتوفر فيها الإنصاف والحياد، مع جميع الضمانات اللازمة، ومراعاة الحقوق المعترف بها لكل طرف. ونشعر بأن التوضيحات التي طلبتها السلطات الليبية مشروعة، لأنها تقوم على الأساس الموضوعي المتمثل في الحياد والنزاهة التي تحكم أي إجراء قانوني يستحق هذا الاسم.

لقد دخلت جمهورية غينيا - بيساو الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية في عام ١٩٧٤، بعد كفاح طويل وشاق من أجل التحرر الوطني، وظللنا قرابة ربع قرن ملتزمين بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والدفاع عنها، لأنها مبادئ توجيهية أساسية للمشاركة النشطة في الحياة الدولية وبناء أمتنا الفتية.

وأدركنا في وقت مبكر أننا لكي نجسد استقلالنا السياسي ينبغي أن نهئ الظروف الملائمة للتنمية

الشعب في غينيا - بيساو شعب مسالم، وله علاقات صداقة وأخوة قديمة مع جيرانه في جمهورية غينيا والسنغال وغامبيا. وهذه العلاقات تقوم على المصير المشترك الذي أورثنا إياه التاريخ والجغرافيا. إنه ميراث قيّم يجب على الأجيال الحالية والمقبلة أن تحفظه وتدافع عنه اقتناعاً منها بأن هويتها وقيمتها الاجتماعية والثقافية ستظل خالدة. وهذا التضامن الثابت الملتزم به هو الذي مكننا من تحرير أنفسنا من قبضة الاستعمار كما فعل اخوتنا في غينيا والسنغال.

لقد سبق أن ذكرنا أن وجود القوات الغينية والسنغالية في غينيا - بيساو يقوم على تنفيذ اتفاقات ثنائية موقعة ومصدقة حسب الأصول. وبالإضافة إلى وجود إطار قانوني لا شك فيه، من المهم مع هذا أن نعرف وأن نذكر بأن القوات الغينية والسنغالية، من خلال تدخلها، ساعدت بشجاعة رفقاءها في السلاح في غينيا - بيساو على التغلب على محاولة الانقلاب التي أدانتها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي كله. لقد أسهمت إسهاماً باسلاً في صيانة الشرعية الدستورية والديمقراطية في غينيا - بيساو. واسمحوا لي هنا بأن أعرب لها عن التقدير لعملها الحاسم وأن أعبر لها عن امتناننا الكامل.

منذ أربعة أشهر تقريباً تقاسي غينيا - بيساو من مأساة كبرى ألحقت بها خسائر كبيرة في الأرواح ودماراً مادياً خطيراً، وسببت معاناة كثيرة لشعبنا الذي شرد في الداخل ولجأ منه كثيرون إلى بلدان مجاورة وإلى الرأس الأخضر والبرتغال.

ومرة أخرى، أود أن أشكر الجمعية العامة على تضامنها مع بلدنا وشعبنا. إن مساعدتها موضع تقدير واحترام وستكون قيّمة في لأم الجراح ومساعدة جميع مواطني بلدنا في فهم كل منهم الآخر على نحو أفضل والعمل معاً لصالح المستقبل المشترك لبلدنا. وبوسعي أنؤكد للأعضاء أننا لن ندخر جهداً في سبيل تأكيد أن السلام سيعود، عن طريق الحوار والسعي المشترك، إلى غينيا - بيساو موحدة متصالحة.

إننا نعتز، أكثر من أي وقت مضى، بضرورة إقامة ديمقراطية تعددية في دولة قوامها القانون والمساواة بين البشر تكفل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان المدنية

السارية في غينيا - بيساو. وقد أدان المجتمع الدولي، وعلى وجه خاص منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، عمل العدوان هذا إدانة مطلقة.

ومن فوق هذه المنصة، نود أن نشكر أسرة الأمم المتحدة للتضامن الذي أبدته والدعم الذي قدمته لرئيس الجمهورية، السيد جاو برناردو فييرا، وحكومة جمهورية غينيا - بيساو الشرعية؛ وقادتها؛ وبشكل خاص للسكان الضحايا الأبرياء. وأود أن أعبر بشكل خاص عن امتناننا للبلدان المجاورة لغينيا - بيساو لتضامنها النشط مع شعبنا. وبالنيابة عن حكومة بلدي، أشكر على نحو خاص سلطات السنغال، وغينيا، والرأس الأخضر، وغامبيا والبرتغال لتشكيلها بسرعة فريقاً مناسباً للرد السريع لإخلاء المواطنين والأجانب الذين رغبوا في المغادرة، وبخاصة مواطنينا اليائسين، الذين طلب عدد كبير منهم الملجأ والمأوى الآمن في بلدان مجاورة. وقد تميز كل بلد من هذه البلدان الشقيقة عن غيره بشكل يستحق التقدير في عرض مثالي لمشاعر الحنان والإنسانية. وأود أن أشكرها مخلصاً بالنيابة عن حكومتنا ومواطنينا جميعاً.

أود أيضاً أن أعرب عن الإجلال والتقدير لشجاعة رفقاء المواطنين وأن أؤكد من جديد، بالنيابة عن حكومتنا، إدراكنا التام للمصاعب التي يواجهونها والحاجة إلى تخفيف معاناتهم بإيجاد حل سريع للأزمة الراهنة، حتى يستعاد السلم والاستقرار إلى بلدنا، وبتهيئة الظروف التي تتيح لأبناء شعبنا العودة إلى بلدهم.

إن رغبة حكومة جمهورية غينيا - بيساو في إيجاد حل سلمي عن طريق التفاوض لهذه الأزمة هي التي حفزتها على الاتصال بأعضاء الطغمة العسكرية التي استولت على الحكم. وعن طريق الوساطة المشتركة لأعضاء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقعنا اتفاقاً بوقف إطلاق النار وبدأنا حواراً بناءً سنواصله على أساس الاعتراف بالشرعية الدستورية لبلدنا واحترامها وضرورة العمل معاً لاستعادة السلم والاستقرار.

ونشعر بالامتنان لكل ذوي النوايا الحسنة الذين تقدموا لمساعدتنا، سواء في أفريقيا أو خارجها، على التغلب على هذه المصاعب وإيجاد حل نهائي للنزاع في غينيا - بيساو.

الجماعية التي ارتكبت في رواندا في ١٩٩٤، ونحن نشكره على كلمات التشجيع الرقيقة التي وجهها إلى حكومة رواندا وشعبها لجهودهما في عملية إعادة بناء البلاد.

في كل مرة أتاحت لنا الفرصة لتأييد مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بالإصلاحات الضرورية لمنظمتنا، أيدت حكومة رواندا تلك المقترحات ودفعت بأن اقتراحات الإصلاح تلك صالحة بالمثل لإصلاح مجلس الأمن. ونحن مستعدون لمواصلة الإسهام في الجهود الجماعية، ودعمها بغية إضفاء مزيد من الديمقراطية على مجلس الأمن مع بدء الألفية الثالثة.

إن وجود الوكالات المتخصصة داخل الأمم المتحدة جعل هذه المؤسسة أداة للتنمية، لا سيما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها. وحكومة رواندا تؤيد وجود الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وعملية إصلاح الأمم المتحدة التي تجري حالياً، ينبغي أن تضع هذه الوكالات في الحسبان وأن تعيد هيكلتها لتصبح أكثر قدرة على العمل.

ما فتئت جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ الستينات مصدر قلق للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقد فقد أحد الأمناء العامين للأمم المتحدة حياته هناك في سعيه إلى حل مشاكل ذلك البلد. واليوم تمر الكونغو بأحلك اللحظات في تاريخها منذ أن أصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب أعمال الإبادة الجماعية التي ترتكب هناك بأوامر من أعلى السلطات في ذلك البلد.

فمنذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ شهدت رواندا، كما شهدنا جميعاً تمرداً في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الحكومة وضد الرئيس كابيلا. ومنذ ذلك الوقت وحكومة رواندا تنوء باستمرار بأن هذه الأزمة داخلية تماماً وأن السيد كابيلا يواجه حقاً تمرداً جيد التنظيم. كما أن لجنة وزراء الشؤون الخارجية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المكونة من أربع دول أعضاء، هي زمبابوي وتنزانيا وناميبيا وزامبيا، اعترفت في تقريرها إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بعد بعثة تقصي الحقائق التي قامت بها أن هناك تمرداً ضد السيد كابيلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والرئيس كابيلا نفسه اعترف ضمناً بوجود هذا التمرد عندما نشر قائمة طويلة بأسماء الشخصيات الكونغولية الذين أبعادهم عن السلطة وسحب جوازات سفرهم الكونغولية، وعندما نشر أوامر إلقاء القبض الدولية عليهم. لقد أبعاد الرئيس كابيلا هذه

والسياسية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، ندرك أهمية السلام في بلدنا وفي مناطق العالم الأخرى التي توجد بها نزاعات يُمزق فيها أبناء الشعب الواحد بعضهم بعضاً. وإنني أفكر بشكل خاص في الحروب بين الأشقاء التي ظلت طوال سنوات تعصف ببلدان أفريقية أخرى؛ وبشكل خاص بأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

في وقت نستعد فيه للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من الملائم أن نعلن عن التزامنا الكامل بالمبادئ الأساسية للديمقراطية، والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان التي تعزز بحثنا عن التنمية المتوائمة وعن مستويات معيشة أفضل. لقد استمع المجتمع الدولي دائماً، والأمم المتحدة بشكل خاص، إلى تطلعات شعب غينيا - بيساو. والمجتمع الدولي، بالتضامن مع شعب غينيا - بيساو جعل كفاحنا من أجل التحرر الوطني معركة من أجل تحرير الشعوب في أنحاء العالم. واليوم، كما كان الحال في الماضي، نحتاج إلى دعمه لنعيد بناء بلدنا واستعادة الثقة والأمل إلى مواطنينا، الذين ينتظرون بفارغ الصبر اللحظة التي يعودون فيها إلى بلدهم، وإلى ديارهم وعائلاتهم وأصدقائهم وأماكن عملهم - إلى السلام والاستقرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون في رواندا، معالي السيد أناستاسي غازانا.

السيد غاسانا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن شعب رواندا وبالأصالة عن نفسي اسمحوا لي أن أقدم لكم التهاني القلبية الحارة بمناسبة انتخابكم الرئيس للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. إن هذا الانتخاب يعبر عن تقدير دول المنظمة الإجماعي لبلدكم، أوروغواي. وبالمثل نقدم التحية التي يستحقها تماماً سلفكم الموقر معالي السيد هينادي أودوفينكو، وزير الشؤون الخارجية في أوكرانيا، الذي أظهر تفانياً ومهارة وفتحة في الدورة الماضية.

ونقدم الشكر الأخوي الخالص للأمين العام السيد كوفي عنان، على كفاءته وأدائه وبصيرته. إن الدورة الثالثة والخمسين هذه للجمعية العامة هي ثاني دورة تتعقد بعد توليه منصبه. وحكومة رواندا وشعبها يعبران عن شكرهما للأمين العام لزيارة العمل التي قام بها إلى رواندا في أيار/مايو ١٩٩٨. لقد سمحت له تلك الزيارة التاريخية بأن يتعرف على نتائج عمليات الإبادة

(INTERHAMWE) وأفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة الذين ارتكبوا أعمال الإبادة في رواندا ثم لجأوا إلى الكونغو برازافيل، وهذه حقيقة نددت بها مؤخرا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وفي نفس قمة شلالات فيكتوريا أشار الرئيس كابيلا إلى أن رواندا تسعى إلى إنشاء امبراطورية "هيما" في منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد ترى حكومة رواندا أن البيان الذي أدلى به الرئيس كابيلا يدل على ميوله ونظرياته العنصرية المماثلة لتلك التي نشرها في الثمانينات الرئيس الراحل هابياريمانا ومعاونوه الذين اخترعوا الامبراطورية الوهمية هذه لخنق مطالب اللاجئين الروانديين الذين ظلوا في المنفى أكثر من ٣٠ عاما والذين بدأت صيحاتهم تعلق مطالبية بحقوقهم غير القابلة للتصرف في العودة غير المشروطة إلى أرض آبائهم وأجدادهم.

هذه هي، إذن، النظريات العنصرية التي اخترعها وروج لها بمكر رئيس رواندا السابق السيد هابياريمانا، ونظامه، لرسم التوتسي في صورة الشياطين. والآن، مع الأسف، يستعملهم السيد كابيلا مرة أخرى، كي يحول إلى شياطين ليس فقط التوتسي بل رواندا بأكملها وجميع شعبها. وفي هذا السياق، تطلب حكومة رواندا من المجتمع الدولي أن يضع حدا لهذه النظريات العنصرية، التي لا أساس لها، ولهذه الحملة الرامية إلى شيطنة رواندا وشعبها.

إن الرئيس كابيلا، ومن يتعاونون معه عن كثب، يحرضون شعب الكونغو على القيام بأفعال من العنف غير المعقول، ضد أي شخص يشبهه في كونه من المتمردين، وكل شخص من أصل توتسي، وكل شخص يكون، في عرفهم، ضالعا، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بالتمرد.

إن السلطات الحكومية في كينشاسا تدعو الشعب، من خلال وسائل الإعلام الرسمية، إلى "معاملة الأعداء كأنهم فيروس، أو ناموس، أو بعض القمامة، يجب سحقها بعزم وبلا رحمة".

وقد قال وزير العدل الكونغولي، الذي يفترض فيه، على كل، أن يكون حاميا لحقوق الإنسان لجميع الناس: "إن هؤلاء الروانديين، هؤلاء التوتسي، إنما هم حشرات، جراثيم، يجب أن تستأصل استئصالا منهجيا.

الشخصيات الكونغولية لأنهم يقودون التمرد الكونغولي ضده، واعترف الرئيس كابيلا بهذا التمرد أيضا عندما اعتقل ستة صحفيين من وكالة أنباء كينشاسا "صوت الشعب" وسجنهم، لأنه شك في دعمهم للتمرد الكونغولي.

وموقف رواندا من ذلك هو المشاركة في جهود الوساطة التي يقوم بها المجتمع الدولي لإيجاد حل للأزمة الكونغولية بإجراء مفاوضات بين المتمردين الكونغوليين وحكومة الرئيس كابيلا. ومن سوء الطالع أن جهود حكومة رواندا تصطدم دائما بعناد الرئيس كابيلا الذي يعتقد أن حل هذا الصراع الدائر بين الكونغوليين يكمن في اضطهاد وقتل أفراد بانيامولينزي والتوتسي والروانديين الذين يعيشون في الكونغو والكونغوليين الذين يرفضون دعم مخطوطاته المقيتة.

ورواندا في هذا الصدد، شأنها في ذلك شأن المراقبين القريبين والبعيد، تشعر بالقلق بسبب الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان، التي ترتكبها حكومة الرئيس كابيلا، التي تدعو أفراد الشعب إلى ارتكاب أعمال الإبادة والقتل وتحرض على الكراهية العرقية والطائفية. وترى حكومة رواندا أن الأمم المتحدة يجب أن تدين أعمال الإبادة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تتخذ الخطوات اللازمة ضد حكومة الرئيس كابيلا.

والإبادة الجماعية هذه وانتهاكات حقوق الإنسان تتجلى في حالات الإعدام دون محاكمة، والتحريض على الكراهية من جانب الرئيس كابيلا وأعضاء حكومته والاعتقالات الجماعية والاحتجازات التعسفية والاختفاءات القسرية. وفيما يتعلق بحالات الإعدام دون محاكمة وبث الكراهية في جمهورية الكونغو الشعبية فيمكن أن نوضح الحقائق التالية. أعمال القتل والإبادة التي تحدث الآن في جمهورية الكونغو الشعبية تماثل الأعمال التي ارتكبت في رواندا في ١٩٩٤ عندما كانت إذاعة التلفزة الحرة إلى التلال الألف (RTL) تحرض الناس على تعقب أفراد التوتسي وأفراد الهوتو المتواطئين معهم، على حد تعبير تلك الإذاعة في ذلك الوقت.

وخلال قمة شلالات فيكتوريا التي عقدت في ٧ و ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ أعلن الرئيس كابيلا أن مرتكبي أعمال الإبادة في رواندا كانوا على حق وأنهم كانوا يستحقون الدعم آنذاك ويستحقون الدعم الآن أيضا. وهذا دليل ملموس على أن الرئيس كابيلا جنّد ميليشيا انترهاموي

وذكرت هذه الرابطة الكونغولية لحقوق الإنسان الوقائع الآتية:

"تم القبض على عدة أشخاص من أصل توتسي، واعتقلوا اعتقالات تعسفية، في معسكري كوكولا وتشاتشي، وفي عدة سجون تملكها إدارة الإعلام، وفي سجن كن - مازيير، في كينشاسا - غومبه. وألقي القبض على أكثر من ٥٠٠ شخص من القوات المسلحة الزائيرية السابقة، وبعضهم لا يزال مفقودا حتى اليوم.

"غيرهم من الكونغوليين المتزوجين من أفراد من التوتسي، ومن أصدقاء التوتسي، أو الذين لهم ملامح التوتسي، تم القبض عليهم لأسباب تتعلق بهذا الصراع بين الكونغوليين. وأُظعن بعض الأشخاص عن بيوتهم، وعن الفنادق التي نزلوا فيها، وحتى عن مباني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كينشاسا، نتيجة لفرض منع التجول وعدة عمليات مطاردة للناس، قررتها حكومة كابينلا".

إن جميع هذه الوقائع مقتبسة من تلك الرابطة الكونغولية لحقوق الإنسان.

وتعتقد حكومة رواندا، مرة أخرى، أن حل هذا الصراع فيما بين الكونغوليين يكمن في مفاوضات سياسية بين حكومة كابينلا والمتمردين، للأسباب الآتية:

أولا، يجب أن يحل الكونغوليون فيما بينهم، حلا نهائيا، مسألة القومية وحقوق المواطنة، وإن كانت هذه المسألة لا تخضع للتفاوض. طبعي ألا تخضع مسألة القومية أو حقوق المواطنة للتفاوض، ولكننا نعتقد أن هذه المشكلة ينبغي حلها بين الكونغوليين. وإننا نتعجب حقا لماذا نفي وزراء سابقون للرئيس كابينلا، مثل وزير الشؤون الخارجية، السيد كراها، ووزير الدولة لرئاسة الجمهورية، السيد بوجيرا، وكثير غيرهم من المواطنين الكونغوليين المنتمين إلى الجزء الشرقي من البلد، عن ديارهم وعن الأراضي الكونغولية. إن رواندا ترى أنها لا تطبق إلى الأبد وجود أناس لا جنسية لهم على حدودها، خصوصا على الحدود الشرقية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا، إن هذا النزاع فيما بين الكونغوليين له جرائر على أمن البلدان المجاورة، خصوصا رواندا، حيث أن قوات

وتأييدا لكلمات الرئيس كابينلا، الذي قال إنه سوف يصدر الحرب إلى رواندا، قال وزير الصحة الكونغولي، الدكتور جان باتست نسونجي، "سيصبح الروانديون كثعابين قطعت رؤوسها وأذيالها، لا تستطيع حراكا ولا تستطيع فرارا".

وردا على هذه التحريضات على الحقد والعنف، التي يقوم بنشرها الرئيس كابينلا، ووزير الإعلام الكونغولي السيد ديديه مومنجي، ووزير الصحة الدكتور جان باتست نسونجي، ومدير ديوان الرئيس كابينلا، السيد يوروديا عبد اللاي، بدأ السكان يهاجمون أشخاصا يُشتبه في أنهم ضالعون مع المتمردين. وقد أحرقت أناس أحياء، لأنهم ضبطوا وعلى أخذ يتهم طين أحمر - والأحمر هولون الطين في الجزء الأدنى من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي كان المتمردون يحتلونه في ذلك الوقت.

وأطلق جنود الحكومة النار على مشتبه فيهم آخرين، وهم قاب قوسين أو أدنى منهم، وتركوا أجسادهم في الشوارع. وأعدم عدة أناس من مختلي العقل، بدون محاكمة، بسبب إشاعة نشرتها حكومة كابينلا تزعم أن المتمردين قد تخفوا في صورة مجانين، كي لا يتنبه أحد إليهم. وفي ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، اخترق وابل من الرصاص شخصا مختلا عقليا، يعيش على ناصية شارع كاساي وأوسوكي، في مدينة بارومبو، في سوق كينشاسا المركزي. وأطلقت النار مباشرة، بدون محاكمة، على شخص لم تتبين هويته، عندما عُثر عليه يتحدث في هاتف خلوي (محمول) وأعدم شخص آخر لغير سبب إلا لأنه كان يتكلم بالانكليزية.

إن جنود الرئيس كابينلا الحكوميين يستعملون كل الوسائل الممكنة لإزالة الدليل على ما يرتكبونه من فظائع. ويتفق عدة شهود، بما فيهم بعض الصيادين، على أنهم رأوا أجسادا بشرية تحملها مياه نهر الكونغو. وهناك أشخاص آخرون، يشتبه في كونهم من المتمردين، دفنوا أحياء في كيتيمبو ومسينا.

إن إلقاء القبض بالجملة، والاعتقالات التعسفية، والاختفاءات القسرية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استنكرتها بصفة خاصة رابطة أفريقية لحقوق الإنسان، أساد هو، التي تعمل في كينشاسا. لقد استنكرت الرابطة عمليات الاعتقال وحالات الاختفاء هذه في ١٠ آب/أغسطس و ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

هو السبب في أن حكومتي شاركت الشعب الكونغولي المسؤولية وقامت بواجبها الأخوي تجاهه، بجملة أمور، منها الإعراب عن التضامن مع شعب الكونغو الشقيق ومساعدته في التخلص من دكتاتورية الرئيس السابق، موبوتو، التي دامت ٣٢ عاما نهب خلالها البلد حد الإفلاس.

ومن جهود حكومة رواندا الرامية إلى إيجاد حل للأزمة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تأييدها للمفاوضات السياسية المؤدية إلى ظهور قيادة كفيلة بتوجيه جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو مستقبل مختلف عن حالة الإبادة الجماعية - وهي للأسف الحالة السائدة في ظل حكم الرئيس كابيللا.

ولكن على الرغم من أن الرئيس كابيللا ورفاقه جلبوا للشعب الكونغولي الإحباط واليأس ببذرهم بذور الكراهية العرقية في البلد، فإن رواندا - التي وقعت لسوء حظها ضحية للإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ - من حقها أن تشجب الجريمة المرتكبة الآن ضد الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كي تمنع تصديرها إلى رواندا، الأمر الذي يبدو أنه بند في البرنامج السياسي والعسكري للرئيس كابيللا.

ونأمل أن تدين الأمم المتحدة على وجه السرعة أعمال الإبادة الجماعية التي ترتكب حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لوقفها قبل أن يفوت الأوان. ولا شك أنه يمكن الاطلاع على نسخ من فاكس دالير بشأن الإبادة الجماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هنا في نيويورك، وكذلك في مكتب الأمم المتحدة في جنيف وفي مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل وفي كل عاصمة غربية. وفي ضوء وجود فاكس دالير لا يمكن لأحد أن يدعي بأن انتباهه لم يسترع في الوقت المناسب إلى ضرورة إدانة أفعال الرئيس كابيللا في الإبادة الجماعية، وأفعال ميليشيا انتراهاموي وعناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة، الذين دبّروا ونفذوا الإبادة الجماعية في رواندا قبل أكثر من أربعة أعوام.

في بداية الأزمة اتصل وزير الداخلية الكونغولي، السيد غايتان كاكودجي بهدوء بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية حقوق الإنسان وأخبرهما بأنهما إن لم تنظما على وجه السرعة عملية إجلاء لجميع من سبق اعتقالهم، فإن المعتقلين سيقولون حتفهم. ونحن نتساءل عما فعلته الأمم المتحدة ردا على ناقوس الخطر الذي دقّه مسؤول كونغولي هو وزير الداخلية بالذات،

كابيللا إنما هي تشكيلة من جميع العناصر المجرمة من بلدان المنطقة. والأمن في شمال رواندا تهدده باستمرار عناصر من القوات المسلحة الرواندية السابقة، وجنود انتراهاموي الذين ارتكبوا جريمة الإبادة الجماعية في رواندا، في ١٩٩٤، ولا يزالون يستعملون الأراضي الكونغولية كقاعدة خلفية في تكرار ارتكاب جرائمهم البشعة. ويجب أن يكون أمن البلدان المجاورة مصدر انشغال مستمر للحكومة والشعب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تراعي دائما أنه كلما حاولت قوات الشر زرع اختلال الأمن في بلد مجاور، فإن البلد الأصلي للقوات القائمة بزعة الاستقرار يفقد حقه في سيادته وسلامة أراضيه.

ثالثا، ينبغي أن يكون جيش الكونغو جيشا وطنيا، وليس ميليشيا من كاتنغا، مكونة من أتباع للرئيس كابيللا، وأجزاء من ذلك الجيش ينبغي أن تتألف أيضا من أهالي الكونغو، من الجزء الشرقي للبلد، أي، بانيامولونغوي، والكونغوليون من ماسيسي، وأهالي جومبما وأهالي روتشورو، وغيرها من مواقع شرقية ومن مناطق أخرى من البلد.

رابعا، النزاع فيما بين الكونغوليين سيحسمه الحكم السليم والزعامة الرشيدة التي لا تحث الشعب على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وتقتيل جزء من السكان يفترض أن تحميهم تلك الزعامة. إن المفاوضات السياسية بين حكومة كابيللا والمتمردين ينبغي أن تشجع على ظهور هذا النوع من الزعامة، التي تحتاج إليها جمهورية الكونغو الديمقراطية احتياجا عاجلا جدا.

خامسا، إن فلسفة جريمة القتل الجماعي وثقافة القتل التي يراها الرئيس كابيللا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمساعدة عناصر سابقة من قوات رواندا المسلحة وجنود انتراهاموي، الذين ارتكبوا جريمة القتل الجماعي في رواندا، وكذلك إرهابيين تدفع لهم الأموال من البلد، ينبغي استئصالهم بسرعة من بين سكان الكونغو، بفعل زعامة جديدة مستنيرة، مكرسة للقضية الوطنية، قضية جميع الكونغوليين بدون استثناء.

وقد تحدثنا باستفاضة عن مشاكل منطقة البحيرات الكبرى، لا سيما عن مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وهذا أمر هام بالنظر إلى تقدير حكومتي الكبير واحترامها واعتبارها لشعب الكونغو الشقيق. وهذا

هذه هي الأسئلة الفعلية التي نرى بتواضعنا أن تثار حول الأزمة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية - وهي أزمة يتعين البحث لها عن حل سياسي محض عن طريق مفاوضات سياسية تجري بين حكومة الرئيس كابيلا والمتمردين الكونغوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لمعالي السيد فريتس لونغشامب، وزير الشؤون الخارجية والعبادة في هايتي.

السيد لونغشامب (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من دواعي سروري الحقيقية أن أخطب الجمعية العامة مرة أخرى. وأود في البداية أن أردد ما قاله المتكلمون قبلي من تهنئة حارة لكم، سيدي، باسم وفدي، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وأغتتم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن امتناننا لسعادة السيد هينادي أودوفينكو على العمل الرائع الذي أنجز برئاسته.

ونعيد التأكيد للأمين العام، السيد كوفي عنان، على ثقتنا بمساعيهِ المتميزة للحفاظ على السلام وتعزيز التنمية.

ولجميع المشاركين في الدورة الثالثة والخمسين أتمنى كل التوفيق لصالح شعوبنا جميعا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية).

قبل عشرة أيام، مر الإعصار "جورج" عبر منطقة الكاريبي، وضرب بغضبه عددا من بلداننا، وخلف في أعقابهِ أضرارا جسيمة. وأود أن أعرب، باسم هايتي، عن أعمق مشاعر التعاطف مع الحكومات والشعوب الشقيقة التي تضررت بشدة، مثلنا، بهذه الكارثة التي لم يكن من الممكن تفاديها.

والثمن الذي تكبدته هايتي في هذه الكارثة - حسب التقديرات المؤقتة - باهظ حقا: ١٥٠ قتيلا وعشرات المفقودين وأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ ضحية. كما وقعت أضرار

الذي يتنصل الآن من أفعال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها الرئيس كابيلا بتخليه عن المنصب الوزاري وفراره من بلده إلى أوروبا، وفقا للمعلومات التي بثتها وسائل الإعلام. وتأتي ردة وزير الداخلية الكونغولي، وهو ابن عم الرئيس كابيلا، مدعاة لإعمال الفكر وربما للإيحاء في مسألة الحلفاء الجدد للرئيس كابيلا. فهل يواصل هؤلاء دعم نظام الإبادة الجماعية الذي يشتمل منه شعبه ذاته؟

كما أن محافظ إقليم شابا - كاتانغا وجّه نداء حذرا إلى الأمم المتحدة، ومن ثم إلى المجتمع الدولي؛ وكشف عن أنه تلقى أوامر رسمية بقتل جميع التوتسي الكونغوليين وأي شخص من أصل رواندي وأي كونغولي يقاوم هذا المخطط الشرس. فكيف كان رد الأمم المتحدة على ذلك النداء من محافظ إقليم شابا - كاتانغا؟

يتساءل كثير من الناس عما إذا كان لرواندا وجود في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والواقع أنهم حولوا ذلك إلى قضية الساعة. والمشكلة في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمساعي التي تبذل لحلها ليست في معرفة الموجودين وغير الموجودين في الكونغو؛ وإنما في معرفة السبب. لماذا يتواجد عنصر معين في الكونغو؟ وما هي الأسباب الحقيقية لتواجده هناك؟ ولماذا لا يتواجد عنصر آخر أو لا يحاول أن يتواجد هناك؟ ولماذا ترتكب جريمة الإبادة الجماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأوامر من أعلى السلطات، بمن في ذلك الرئيس كابيلا نفسه؟ وما معنى وجود قوات إبادة مشتركة هناك أتت من رواندا في عام ١٩٩٤ - ميليشيا انتراهاموي، وعناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة، وعناصر القوات السابقة للدكتاتور الأوغندي السابق، عيدي أمين دادا، وإرهابيين يدفع لهم أجرهم بلد أو آخر، وآخرين من مثيري الشغب؟ وحول من، وضد من، تلتف هذه القوات الفاشية في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

وهل تنتظر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته، أن ترتكب جريمة الإبادة الجماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل أن يبعثوا بلجنة تحقيق بعد الحادث؟ ألم يكن بوسع المحكمة الجنائية الدولية - التي رحبنا بإنشائها مؤخرا باعتماد نظام أساسي مناسب لها - أن تتولى هذا الأمر على وجه السرعة وأن تلقي القبض على القائد وأتباعه الضالعين الآن في القتل في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

كما نستنكر الصراعات المسلحة التي جلبت معاناة يعجز عنها الوصف على السكان، سواء في كوسوفو أو في أنغولا أو أفغانستان أو منطقة البحيرات الكبرى أو في أي مكان آخر. وجمهورية هايتي تدعو الأطراف المعنية إلى أن تلتزم الحل لمشاكلها من خلال الحوار. وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يواصل بذل الجهود لإعادة السلام إلى هذه المناطق.

والإرهاب الدولي الذي هو آخر ما كنا نأمل في رؤيته، ظهر من جديد وبصورة مقلقة، ففي الأحداث الرهيبة التي وقعت في أفريقيا وإيرلندا الشمالية. وهايتي، إذ تدين هذه الأفعال، تدعو المجتمع الدولي إلى اعتماد تدابير فعالة لمكافحة هذا الخطر الذي يهدد الأمن الدولي.

وفي أماكن أخرى يواجه العالم تحديا حقيقيا لا يمكن تصور عواقبه، على أكثر من جبهة. وأشير هنا إلى الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جرائم، مثل الاتجار بالأسلحة والجريمة المنظمة وغسل الأموال.

إن مشكلة الاتجار بالمخدرات ما زالت تهدد سلامة أراضينا، وتضعف أسس مجتمعاتنا، وتقوض صحة شعوبنا. ومكافحة هذا الوباء تتطلب تعزيز التعاون على الأصعدة الثنائية والإقليمية والدولية؛ وهو ما تم التأكيد عليه في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لمشكلة المخدرات. وهايتي، التي شاء حظها العثر أن تُستخدم كبلد عبور لبعض المخدرات الموجهة إلى أسواق البلدان المستهلكة، اعتمدت سياسة نشطة بدأت تؤدي ثمارها بالفعل. وهذه السياسة تشمل: وضع تدابير تشريعية لمناهضة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال؛ وإنشاء هيئة يُعهد إليها بمكافحة الاتجار بالعقاقير المخدرة؛ وتطوير التعاون مع البلدان المجاورة؛ والانضمام إلى الصكوك الدولية في هذا المجال.

عندما أتكلم عن الأخطار التي تحق بمستقبل البشرية، لا بد من أن أشير هنا إلى وجود مخزونات ضخمة من أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية بصفة خاصة. وجمهورية هايتي ترحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في تخفيض هذه الأسلحة. وستواصل بكل حماس تأييد جهود المجتمع الدولي في سبيل القضاء الكامل عليها.

مادية كبيرة في الزراعة والبنية الأساسية: فقد دُمّرت الطرق والجسور وكذلك المحاصيل في عدة مناطق. والتكلفة الإجمالية لهذه الخسائر تقدر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار.

في أعقاب هذه الكارثة تجلّى التضامن الدولي بسرعة. لذا، أود أن أشكر كل الحكومات الصديقة والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية على الدعم الذي قدمته لنا حتى الآن.

ورغم خطورة الوضع الحالي، فإن قلقنا على المستقبل أكبر. فمع تدمير أكثر من ٦٠ في المائة من إنتاجنا الزراعي، أصبحت الآفاق قاتمة إلى أقصى حد. ونخشى أن يحدث نقص حاد في المواد الغذائية والسلع الأساسية بمجرد التوقف في الأشهر القادمة عن تقديم المعونة الطارئة. ومن ثم، فإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم لنا مساعدة كبيرة في جهودنا لإصلاح المناطق المتضررة وإعادة بنائها، وأن يدعم تدابيرنا من أجل حل مشاكل الصحة العامة التي ستبرز فيما بعد. وفي هذا الصدد، ندعو الوفود إلى تأييد مشروع القرار A/53/L.2/Rev.1، الذي سيعرض قريبا على الجمعية العامة، كخطوة أولى في هذا الاتجاه.

في غضون السنوات العشر الماضية استجذبت تغيرات عميقة في العلاقات الدولية. وأتاح تقلص المواجهة الأيديولوجية وتعزيز الترابط بين الأمم فرصا جديدة لتوثيق التعاون فيما بين الدول. وظاهرة العولمة التي تتسم بأواصر لم يسبق لها نظير بين الأنشطة الإنسانية في كل مكان في العالم ازدادت انتشارا، وتعززت بتطور وسائل الاتصال.

وكان البعض يتوقع عالما أكثر سلما في القرن المقبل. ومع ذلك، ما زالت الصورة الدولية تثير القلق، مع أنه لم يعد يفصلنا عن عام ٢٠٠٠ إلا أقل من ٥٠٠ يوم. فقد ظهرت بؤر توتر جديدة في العديد من مناطق العالم، في وقت لم يُحرز فيه أي تقدم ملموس نحو حسم مختلف الصراعات القديمة قدم الدهر. وهذا هو الحال في الشرق الأوسط حيث نأمل أن تؤدي المحادثات التي أجريت هذا الأسبوع في واشنطن إلى إحياء عملية السلام التي توقفت منذ أكثر من عام.

التنمية من خلال التعاون لصالح جميع الشعوب. وعليها أن تستجيب لهذا التحدي بالاستخدام الفعال لمواردها، وبالتكليف مع التغيرات التي استجذبت في العلاقات الدولية.

في هذا الصدد، يرحب وفد هايتي بعملية الإصلاح التي استهلها الأمين العام كوفي عنان، بغية مد المنظمة بحياة جديدة، وتمكينها من أن تواجه، على نحو أفضل، مشاكل عالم اليوم المتزايدة التعقد. فالتدابير الأولية التي أقرتها الجمعية العامة مكنت هيئات الأمم المتحدة من العمل بصورة أكثر تماسكا واتساقا. ويحدونا الأمل في أن تؤدي التدابير الأخرى التي سينظر فيها في هذه الدورة إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة على الاضطلاع بأنشطتها.

وإصلاح مجلس الأمن، الذي تجري مناقشته منذ خمس سنوات له أهمية قصوى بالنظر إلى الدور الذي يضطلع به هذا الجهاز في صيانة السلم والأمن الدوليين. وهايتي لا تزال تدعو إلى مزيد من الانفتاح في عمل المجلس وإلى المزيد من المشاركة في عملية صنع القرار، بحيث تدل قراراته على الرأي العام للمجتمع الدولي برمته وليس على موقف أعضاء المجلس فحسب.

وفي هذا الصدد، يجب أن تراعي الزيادة المتوخاة في عدد أعضائه مبدأ التوزيع الجغرافي العادل بشكل أكثر تنظيما. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لكي نضمن أن تبيّن منظومة الأمم المتحدة الصبغة العالمية لكل سكان هذا الكوكب.

وفي هذا السياق، نرحب بالحوار بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان. والنتيجة الإيجابية لهذا الحوار تسمح بالتقدم في هذا المجال.

في هذا العام نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والأمم المتحدة، بتكريسها مبدأ احترام حقوق الإنسان الأساسية وضمن تعزيزها، تسهم إسهاما كبيرا في تطوير نظام دولي لحماية الحريات الأساسية ولضمان تحرير الشعوب في جميع أنحاء العالم.

وعلى نفس المنوال، يرحب وفدي باعتراف المجتمع الدولي أخيرا بأن الحق في التنمية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. ولكن هذا الاعتراف

وفي هذا الصدد، أسفّت هايتي للتجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان في الآونة الأخيرة، والتي أسهمت في تصعيد التوترات في ذلك الجزء من العالم. وهي تدعو هذين البلدين إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

أما الوضع الاقتصادي العالمي في نهاية هذا القرن فهو أيضا يثير العديد من الشواغل. وظاهرة العولمة التي من سماتها تحرير قوى السوق، هذا التحرير الذي كان ينبغي، من وجهة نظر العديد من المراقبين، أن يعجل النمو ويعزز التنمية، بانت أول بوادرها في اتساع أوجه التفاوت وفي تباطؤ النمو. كما أن الفجوة في الدخل بين الشمال والجنوب استمرت في الاتساع. ففي عام ١٩٦٥ كان متوسط دخل الفرد في بلدان مجموعة الـ ٧ أكثر عشرين مرة من هذا المتوسط في البلدان السبعة الأكثر فقرا في العالم؛ وبحلول عام ١٩٩٥، تضاعف هذا الرقم تقريبا.

واليوم، ما زال الفقر يستفحل في كل مكان في العالم. والسكان كافة في بلدان معينة يعانون من مشاكل خطيرة تتعلق بسوء التغذية والفقر المدقع. وهناك ملايين من الناس لا يحصلون على الرعاية الصحية والتعليم. وتعرضت البيئة لمزيد من الدمار في مختلف أنحاء العالم، مما يهدد بقاء الجنس البشري ذاته. وعلاوة على بلدان العالم الثالث التي تضررت من هذه التطورات العالمية، فإن أقل البلدان نموا - ومن بينها بلدي هايتي - تجد نفسها مهمشة على نحو متزايد، ومضطرة لمواجهة التدهور في مستويات معيشة شعوبها. وأخذ الشعور باليأس يتفشى في صفوف الأجيال الشابة التي يبدو أنها تواجه مستقبلا مظلما. وكل هذا يشكل تهديدات خطيرة لاستقرار بلداننا. وهذا الوضع يستصرخ المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لمكافحة الفقر. وإذا أردنا تحقيق نتائج مرضية، فلا بد من اتخاذ إجراء موحد ومتضافر وطويل الأجل لتعبئة قدر كبير من الموارد.

إن جسامه المشاكل الراهنة تشكل تحديا رئيسيا للمجتمع الدولي. والأمم المتحدة التي تتمثل رسالتها الأساسية في ضمان الأمن العالمي وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب، هي المحفل المثالي لمناقشة هذه المشاكل، والبحث عن حلول تراعي مصالح الجميع. ومن ثم يجب أن تكون قادرة على أداء الدور المكلفة به، من أجل تهيئة بيئة عالمية سلمية تسهل

لا يكفي. فعلينا أن نعمل لضمان الاحترام الكامل لهذا الحق بوضع البرامج وبتعبئة الموارد الكافية.

أصبحت حقوق الإنسان اليوم حقيقية لا يمكن لأي دولة أن تتجاهلها. وفي هايتي يكفل الدستور احترام حقوق الإنسان، وتلتزم الحكومة بكفالة التمتع الكامل بهذه الحقوق من جانب الجميع. وفي هذا السياق، يجري الآن إصلاح الجهاز القضائي الذي يتيح توطيد دعائم دولة القانون. ولكن من المؤسف أن الحالة البالغة التعقيد الناتجة عن مشكلة حكومية وانتخابية ذات شقين تجعل من الصعب بالنسبة للمؤسسات أن تعمل بشكل عادي أو أن تتعاون مع المجتمع الدولي. ولتذليل هذه العقبة، عقد السيد رينيه بريفال، رئيس الجمهورية، عزمه على الإصلاح بحزم بكل الجهود الممكنة.

وللمؤسسات الديمقراطية دور من الضروري أن تلعبه، ولكن نظرا للبطء المؤسف في عملية بناء الديمقراطية، فإن النتائج المرجوة لم تتحقق بعد برغم المبادرات العديدة التي اتخذت. لكن مما يشجعنا ملاحظة أن هذه التوقعات والمبادرات تجري داخل إطار أحكام الدستور، مما يضمن العثور على الحل الناجع.

وبالمثل، التمس رئيس الدولة مشورة مجتمع هايتي على كل مستوياته بغية إنشاء مجلس انتخابي جديد يتولى المسؤولية عن تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية على الصعيدين البلدي والتشريعي، وفقا للدستور وفي أقرب وقت ممكن. وسيبذل قصارى جهده لكي يضمن مشاركة كل القطاعات في هذه الانتخابات التي تساعدنا، عندما تتم بالشكل الواجب، على التغلب على الأزمة الحكومية الناشئة.

بالرغم من الظروف غير المؤاتية التي تلقي بظلالها على الأفق مع إشراف الألفية الثالثة، ينبغي ألا نفقد الأمل في عالم أفضل. ولكي نحقق ذلك، لا بد أن نواصل توثيق التعاون، وتعزيز شراكاتنا، والعمل معا للنهوض بمستويات معيشة شعوبنا في عالم تذكرنا فيه الكوارث الطبيعية والظواهر البيئية العديدة بواجبنا حيال التضامن. والأمم المتحدة هي الإطار المثالي لتضافر جهودنا تحقيقا لهذا الهدف المشترك.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جواو برناردو ميراندا، نائب وزير خارجية أنغولا.

السيد ميراندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود أن أبدأ بتقديم التهاني إلى السيد ديدير أوبيرتي، باسم حكومة جمهورية أنغولا، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ونحن مقتنعون بأن خبرته وحكمته ومهاراته الدبلوماسية ستساعدنا على تحقيق الأهداف التي وضعناها لهذه الدورة الجديدة.

ويسر أنغولا بصفة خاصة انتخاب ممثل من أوروغواي، البلد الذي يسهم إسهاما كبيرا في صيانة السلم والأمن في العالم، الأمر الذي تجلّى مؤخرا في مشاركتها في عملية حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أنغولا.

وأود أن أشيد بالرئيس السابق للأسلوب الذي أدار به أعمال هذه الهيئة الهامة أثناء ولايته. وأود أيضا أن أرحب عبارات التقدير للأمين العام، السيد كوفي عنان، لديناميته وللحكمة التي أبداهها في قيادة منظمنا.

لقد انقضت ١٠ سنوات تقريبا على انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب. وكنا نأمل أن يكون قد تحقق بحلول هذا الوقت أثر إيجابي أكبر على الساحة الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بالسلم والأمن والتنمية الاقتصادية.

وبالرغم من التقدم الذي حققناه، وبخاصة في تعزيز القيم الديمقراطية وفي توفير احترام أكبر لحقوق الإنسان، ضمن أمور أخرى، فإننا، للأسف، ما زلنا نشهد انتشار الصراعات الداخلية المسلحة، والنزاعات الحدودية العنيفة بين الدول، والعدوان العسكري على الدول المستقلة وذات السيادة، واستمرار تردي البيئة، والهبوط الاقتصادي بما يترتب عليه من تدهور اقتصادي واجتماعي، وبخاصة في البلدان النامية. كما نشهد زيادة في الجريمة والإرهاب المنظمين العابرين للحدود، مما يشكل تهديدا خطيرا لاستقرار كل الدول.

وهذه الصورة تلقي بظلالها على توقعات التنفيذ السريع للنظام العالمي السياسي الجديد الذي ظهر نتيجة لانتهاء الحرب الباردة، ومن شأنه أن يرسى السلام والاستقرار والتنمية والديمقراطية. ولا يزال هناك شوط طويل علينا أن نقطعه.

وعلى ضوء السمة العالمية للأمم المتحدة ودورها الفريد في العلاقات الدولية، يتعيّن عليها أن تتحمل

أكثر دينامية وفعالية. ولا بد أن تكون عملية الإصلاح شاملة، وأن تشمل الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن. إذ أن هيكل المجلس الحالي أصبح شيئاً بالياً. وتؤيد أنغولا القضاء على الاختلال الجغرافي القائم حالياً في تكوين مجلس الأمن، وذلك بزيادة عدد كل من الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين لضمان تمثيل مناطق العالم الرئيسية تمثيلاً منصفاً.

ومطلب القارة الأفريقية الخاص بمنحها مقعدين دائمين على الأقل ينبغي أن يعالج على النحو المناسب، لا لمجرد أن المنطقة غير ممثلة في الوقت الحالي على الإطلاق، بل لأنها أكبر مجموعة إقليمية على الإطلاق في الأمم المتحدة. كما تؤيد أنغولا ما تطالب به البرازيل من منحها مقعداً دائماً نظراً للدور الاستثنائي الذي يؤديه هذا البلد في أنشطة الأمم المتحدة، في جميع المجالات، لا سيما أنه ينتمي إلى منطقة لا ينتمي إليها أي عضو دائم بمجلس الأمن.

وتواجه جمهورية أنغولا مرحلة عسيرة حرجة في تاريخها إذ لم يتسن لنا حتى الآن أن نعلن نهاية الحرب وبداية عهد جديد في أنغولا تتعزز فيه الديمقراطية. فقد تعرقلت عملية السلام وكل ما يرتبط بها من جهود تبذلها الحكومة الأنغولية والمجتمع الدولي بسبب عدم الامتثال المنهجي المتعمد للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا)، لأحكام بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الأنغولي. وقد برهن السيد جوناس سافمبي على عدم استعدادة لتحويل اتحاد يونيتا إلى حزب سياسي مدني.

يعلم الأعضاء أن بروتوكول لوساكا الذي وقعته الحكومة واتحاد يونيتا عام ١٩٩٤، كان ينبغي له أن يؤدي إلى إنهاء الصراع الداخلي، الذي استأنفه اتحاد يونيتا بعد هزيمته في الانتخابات العامة التي جرت في عام ١٩٩٢. ولكن مضت أربع سنوات على بدء نفاذ الاتفاقية ولم تختتم بعد عملية السلام، بل والأخطر من ذلك أنها عانت نكسات خطيرة بفعل العقوبات المتوالية التي أثارها جناح يونيتا المدفوع بالروح العسكرية، الذي يقوده السيد سافمبي. فقد تعمد اتحاد يونيتا خداع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عندما أعلن أنه نزع سلاحه بالكامل. إن اتحاد يونيتا لا يزال يحتفظ بوحدات عسكرية عاملة مزودة بأسلحة متطورة، وبوسع مجلس الأمن أن يتيقن من ذلك بنفسه.

المسؤولية الرئيسية عن السعي لإيجاد حلول لكل المشاكل التي أصبحت عقبات في سبيل تحقيق التنمية السلمية ورفاه شعوبنا، وابتكار صيغ فعالة تفي بالمصالح الجماعية لأعضائها.

ويجب إعطاء الأولوية القصوى لمسألة حل الصراعات ومنعها، لأن ذلك يكفل تخفيف التوتر في العالم. ومن المؤكد أن الإنشاء الفوري لآليات الإنذار المبكر يمكن المجتمع الدولي من التصرف في الوقت الملائم لمنع اندلاع الصراعات المحتملة، مما يؤدي إلى تفادي تكرار أخطاء الماضي التي شهدناها مؤخراً في أفريقيا.

وفي هذا الصدد تشاطر أنغولا الأمين العام آراءه التي أعرب عنها في التوصيات الواردة في تقريره (A/52/871) المتعلق باتقاء الصراع وتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا؛ وهي تأمل أن يحولها أعضاء مجلس الأمن إلى إجراءات عملية.

والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي ينبغي ألا تقتصر على أسلحة الدمار الشامل وحدها. ولا بد أن تركز على وجه السرعة على مسألة الأسلحة الصغيرة وغيرها من الأعتدة الحربية التي تبيعها للجماعات الإرهابية بعض البلدان المنتجة. فهذه الإمدادات أدت إلى زيادة الأعمال المسلحة التي تقوم بها الجماعات المخربة، وتمثل حافزاً لكل من يود الاستيلاء على السلطة بالقوة. ونعتقد أن إنشاء آليات خاصة لمراقبة تصدير الأسلحة إلى الجماعات المسلحة، فضلاً عن فرض تدابير تقييدية على الدول التي تنتهك ذلك، يمكن أن يساعد على وقف انتشار الأسلحة في شتى أنحاء العالم.

وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على إنشاء آليات جماعية دفاعية وأمنية كوسيلة لاتقاء خطر الصراع وضمان السلامة الإقليمية والاستقلال والسيادة للدول.

ولن تتمكن الأمم المتحدة من مواجهة الكثير من التحديات التي تقابلها ما لم يكن بوسعها الاعتماد على التزام الدول الأعضاء وعلى مشاركتها. وهذا يصدق بوجه خاص على حل أزمتها المالية وإصلاح هياكلها طبقاً للواقع الدولي الجديد. وقد تشجعنا بفضل الإصلاحات التي اضطلع بها الأمين العام بهدف تحويل المنظمة إلى هيئة

ليس من المعقول لاتحاد يونيتا أن يلجأ إلى الكفاح المسلح ضد دولة لا يقيد فيها النشاط السياسي وحيث يشارك اتحاد يونيتا في مؤسساتها السياسية الرئيسية - لا سيما الحكومة والبرلمان. وعلاوة على ذلك تضم القوات المسلحة الأنغولية المئات من أفراد اتحاد يونيتا، من بينهم ضباط.

ومن غير المقبول أن منظمة سياسية مثل اتحاد يونيتا، الذي لا يخضع حتى للقانون الدولي، تتحدى الجميع، بمن فيهم مجلس الأمن، بانتهاك قراراته بصراحة وبطريقة منهجية. واتحاد يونيتا نفسه يتعرض للعقاب لأن شخصا واحدا، هو السيد سافمبي، يسيء استعمال حسن نوايا مواطنيه الذين آمنوا باتحاد يونيتا كبديل سياسي يتمتع بالمصداقية موجود في النظام السياسي الناشئ عن الديمقراطية الأنغولية الآخذة في النمو.

ولهذه الأسباب كلها، حاول مجلس الأمن في قراره ١١٢٧ (١٩٩٧) أن يفرق بين الغث والسمين. فعندما فرض المجلس جزاءات جديدة على اتحاد يونيتا، أصدر قائمة تضم أسماء أعضاء اتحاد يونيتا الذين يعتبرون عناصر خطيرة بصفة عامة. وعلى رأس هذه القائمة السيد سافمبي، الذي حرم بمقتضى ذلك من التنقل حول العالم بحرية. وهذا الجزاء لا يلقاه من المجتمع الدولي سوى مجرم.

وتبعاً لذلك علقت الحكومة الأنغولية مشاركة أعضاء اتحاد يونيتا في الحكومة. وطالبت الحكومة بتوضيح موقفهم من عملية السلام في أنغولا، فإما أنهم يؤيدون السلام والديمقراطية أو أنهم، شأنهم شأن قائدهم، يختارون الحرب وسيلة للاستيلاء على السلطة السياسية. وكل من اختاروا السلام قد استأنفوا منذ ذلك الحين أنشطتهم التي عيّنوا للقيام بها في إطار حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. ومؤخراً أوضح القادة السياسيون وقيادات الحزب، بالإضافة إلى ضباط من يونيتا، أنهم لا يؤيدون الحرب مثلما يؤيدها السيد سافمبي.

وفي ٢ آب/أغسطس أصدر أولئك القادة والضباط بيانا سياسيا يستنكر سلوك السيد سافمبي، وفي جهد لإعادة تنشيط يونيتا أنشأوا لجنة تجديد نحت السيد سافمبي عن قيادة الحزب. والأهداف التي تدافع عنها لجنة تجديد يونيتا في بيانها السياسي هي السلم وتوطيد الديمقراطية. وتدعم حركة التجديد هذه اتفاقات السلام

وما برح اتحاد يونيتا يعرقل أيضا عملية تطبيع إدارة شؤون الدولة، برفضه التخلي عن المناطق التي يحتلها بصورة غير قانونية. وفي الوقت نفسه، بدأ تصعيدا جديدا للأعمال القتالية في شتى أنحاء البلد، بشنه هجمات مسلحة على سلطات الحكم المحلي، والشرطة الوطنية والقوات المسلحة الوطنية، بينما يشارك في مذابح يروح ضحاياها سكان مدنيون. وقد قتل المئات من الأشخاص؛ معظمهم من المدنيين، وشرّد نحو مليون شخص، وأعاد اتحاد يونيتا احتلال مناطق كانت إدارة الدولة قد أعادت فيها الأمور إلى طبيعتها فعلا. كما أن وحدات الخوذ الزرق وقوافل المساعدات الإنسانية تعرضت لأعمال عسكرية من قبل اتحاد يونيتا، وهذه الأعمال تشكل جرائم بحق الإنسانية، نظرا لطبيعتها وخصائصها، فضلا عما اتسم به تنفيذها من تعمد وقسوة. إنها جرائم إرهابية حسبما تعرفها صكوك حقوق الإنسان الدولية وصكوك القانون الإنساني الدولي. إن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يشهد بلا مبالاة هذه الانتهاكات المنهجية التي تهين القيم الأخلاقية والقانونية الدولية.

خلال مؤتمر القمة الذي عقده مؤخرا رؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز في دربان، بجنوب أفريقيا، أدان المؤتمر جوناس سافمبي بسبب هذه الانتهاكات المنتظمة الماسة بحقوق الإنسان. كما أن رؤساء دول أو حكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذين يدركون جيدا خطورة الحالة في أنغولا، التي تخلف عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها، اعتبروا السيد سافمبي المسؤول الوحيد عن الجمود الراهن في تطبيق بروتوكول لوساكا. وبسبب سعي سافمبي بعناد إلى الحرب كوسيلة وحيدة للاستيلاء على السلطة السياسية، فإنه لا يزال يعزز قدرات جناحه العسكري. وقد أعلنت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن هذا المسلك يليق بمجرم حرب. ومثلما حدث في مناطق أخرى من العالم، ينبغي استجواب السيد سافمبي، وربما أيضا أقرب معاونيه الذين يتحملون أيضا المسؤولية عن جميع جرائم الحرب المرتكبة في أنغولا، أمام محكمة تحاسبهم على الجرائم الفظيعة التي ارتكبوها على مدى سنوات طويلة.

طوال عملية السلام كشف موقف جوناس سافمبي عن استراتيجية شخصية تهدف إلى خلق فوضى عامة في البلد بهدف نيل السلطة بالقوة. إن الحقائق واضحة:

وأود أيضا أن أكرر نداء حكومتي إلى المجتمع الدولي بالاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية إلى المشردين في أنغولا وللمساعدة في إعادة تأهيل البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

وتشعر أنغولا بالقلق أيضا إزاء الأحداث التي تقع في مناطق أخرى من العالم. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل الغزو العسكري الذي قامت به قوات أجنبية تهديدا خطيرا لسيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية. ويمكن لذلك أن يزعزع الاستقرار أيضا في المناطق الوسطى والجنوبية من القارة. وهذا هو ما دفع ببعض البلدان، بما فيها أنغولا، إلى الموافقة على طلب العون العسكري الذي تقدمت به السلطات الكونغولية في إطار الجهاز السياسي والدفاعي والأمني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

إن مؤتمر القمة الذي عقده مؤخرا في شلالات فكتوريا قادة البلدان ذات الصلة بالمشكلة يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح لحل الأزمة. وتؤيد أنغولا انسحاب القوات الغازية ووضع اتفاق يضمن احترام جميع البلدان في المنطقة لاستقلال جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية وسيادتها. وسيمكن ذلك سلطات ذلك البلد من البدء في مهمة إجراء حوار داخلي واسع النطاق يؤدي إلى انتخابات عامة في عام ١٩٩٩، وفقا لبرنامج إرساء الديمقراطية الذي وضعه الرئيس كابيلا.

إن أنغولا ترحب بإعادة تنصيب السلطات المنتخبة شرعيا في سيراليون والبدء في عملية إعادة اللاجئين. وتأمل أنغولا أن تكون هذه بداية تطبيع الحالة في ذلك البلد.

وفي غينيا - بيساو يمثل توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة والزمرة العسكرية مفتاح فرص كبيرة للتوصل إلى نهاية تفاوضية للصراع. وإننا نحیی ونشجع الجهود التي تبذلها جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، حيث ستستمر أنغولا، مع بقية بلدان المنطقة، في تقديم جهودها لتعزيز المصالحة الوطنية بين الأشقاء في غينيا - بيساو.

وفي الصحراء الغربية، أزيلت تدريجيا العقوبات التي وضعت في طريق الحل السلمي. ولا تزال أنغولا تؤمن بأن

والمصالحة الوطنية وتحويل يونيتا فعليا إلى حزب سياسي مدني. وقد أحييت الحركة أملا جديدا في اكتمال عملية السلام.

ولهذا السبب قررت الحكومة الأنغولية أن تعترف بلجنة تجديد يونيتا باعتبارها المحاور الوحيد والشريك الوحيد لها في تنفيذ ما تبقى من مهام في بروتوكول لوساكا. وقد اعترفت بالفعل بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بلجنة التجديد، ونحن على اقتناع بأن المجتمع الدولي عموما لن يتردد في دعم وتعزيز جهود قيادة يونيتا الجديدة وهي تضطلع بدورها في الديمقراطية الفتية المتعددة الأحزاب في أنغولا.

ولا تعتقد حكومة أنغولا أن من الصحافة ولا من الواقعية تفسير الشك لصالح السيد سافمبي مرة أخرى، بل إن ذلك أمر خطر. فلن يؤدي ذلك إلا إلى المزيد من التوقعات الزائفة، وسنكون قد أضعنا الكثير من الوقت الثمين قبل اتخاذ التدابير الملائمة في هذا الصدد.

في ضوء الحالة الجديدة في يونيتا، تشعر حكومة أنغولا بالتساؤل وبالتالي فهي لا تزال ملتزمة بالتنفيذ الناجح لبروتوكول لوساكا. ولكنها ستستمر رغم ذلك في اتخاذ كل التدابير الضرورية ضد من يواصلون محاولة الإخلال بالنظام السياسي، وذلك لضمان سلامة البلد الإقليمية وحماية مواطنيه.

ومن هذه المنصة نود استرعاء انتباه بلدان مثل جمهورية توغو وبوركينا فاسو إلى أن حكومة أنغولا لن تستمر في التسامح مع الدعم الذي تقدمه تلك البلدان للجناح العسكري ليونيتا الذي يقوده السيد سافمبي. ويشمل ذلك توفير مرافق التدريب العسكري لهذه المجموعات لارتكاب أعمال إرهابية في أنغولا. فذلك يمثل انتهاكا خطيرا لميثاقي منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨).

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن إشادة بلدي القلبية بجهود الأمم المتحدة ودورها في عملية السلام في أنغولا، لا سيما مساهمة الراحل الأستاذ بلوندين بيبي، الممثل الخاص للأمين العام، دعما لعملية السلام في أنغولا.

وعلى الرغم من تنفيذ الإصلاحات وبرامج التكيف الهيكلي التي لا نهاية لها، مثلما يوصي به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن اقتصادات البلدان النامية لا تحقق إلا تقدما متواضعا، الأمر الذي يحدو بنا إلى التساؤل عن الأهداف الحقيقية لهذه الإصلاحات.

ونضم صوتنا إلى أصوات الذين تكلموا قبلنا في التأكيد مجددا على حاجتنا إلى النظر في وضع نظام اقتصادي دولي جديد يكون أكثر واقعية، وأكثر إنصافا، وأكثر عدلا، ويكون قادرا على تعزيز النظام المالي الدولي ودعم الجهود الوطنية لتعزيز التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

إن مناشدة البلدان المتقدمة النمو بأن تتفهم حالتنا ليست كافية. فنحن في حاجة إلى أن ننخرط على نحو أقوى في تحول صورة الاقتصاد الدولي. وإن تطبيق التدابير التي من شأنها أن يكون لها تأثير مباشر، مصحوبة ببرامج ذات هيكلية جيدة، من قبيل المبادرة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيّا، تستحق اهتماما خاصا إذا أردنا للتدابير أن تحقق النجاح الذي نتوقعه منها.

والإعلان الختامي لمؤتمر القمة الثاني عشر الذي عقدته بلدان عدم الانحياز مؤخرا في دربان، بجنوب أفريقيّا، يحدد أيضا بعض الخطوات التي يمكن أن تتخذ من أجل حل الأزمة، ومنها التأكيد على زيادة التعاون بين بلدان الجنوب.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وينبغي لهذه المناسبة أن تكون حافزا لتطويع صكوك فعالة لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، حيث أن عدم احترام هذه الحقوق هو السبب الرئيسي للصراعات وعدم الاستقرار. وإن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية سيكون خطوة كبيرة في هذا الاتجاه. والحكومة الأنغولية لا تدخر جهدا من أجل تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عنها. ولو لم يكن سلوك السيد سافمبي الذي ينزع إلى القتال، لكانت أنغولا استضافت في وقت متأخر من هذا العام المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيّا. ولقد جاءت تلك المبادرة إسهاما من حكومتي في الاحتفال بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الاستفتاء الذي يعقد على أساس الإنصاف والعدالة هو أفضل وسيلة لتمكين شعب الإقليم من تقرير مصيره. ونحن نؤيد استمرار الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ونود أيضا أن نسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى مشكلة الصومال. ورغم إقرارنا بأن أطراف النزاع تتحمل المسؤولية الأولى في التوصل إلى حل سلمي، فإننا نعتقد أن هذا لن يتسنى إلا بدعم من الأمم المتحدة.

ونأسف لعدم إحراز تقدم كبير في عملية السلام في الشرق الأوسط. وتشجع أنغولا الأطراف على الامتنثال للالتزامات القائمة بموجب اتفاق أوسلو. ولا نزال ندافع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وندعو إلى إيجاد حل سريع ومنصف لمسألة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين، وأن يأخذ ذلك الحل بعين الاعتبار مصالح جميع شعوب المنطقة. ونعتقد أن هذا من شأنه أن يخفف حدة التوتر في العلاقات العربية - الإسرائيلية.

والحالة في تيمور الشرقية، وهو إقليم تربطه بأنغولا أواصر لغوية وكفاح مشترك ضد الاستعمار، شهدت مؤخرا تطورات إيجابية نتيجة للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين إندونيسيا والبرتغال، تحت رعاية الأمم المتحدة، بشأن خفض الوجود العسكري الإندونيسي في الإقليم، حيث سيسهم ذلك في التوصل إلى حل سلمي. وتؤكد أنغولا مجددا دعمها لكفاح شعب تيمور الشرقية في سبيل حقه في تقرير المصير.

٣ إن الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة تثير شواغل خطيرة، حيث أنها تسهم مباشرة في تدهور مستويات العيش لملايين البشر، لا سيما أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية. ونشعر بالقلق إزاء فرض قيود من طرف واحد على التجارة الحرة والتعاون المالي والاقتصادي، من قبيل الحظر المفروض على كوبا. فضحاياه أضعف المجموعات في المجتمع، أي النساء والأطفال. وإن الطابع الخارج عن النطاق الوطني لهذه التدابير يناقض القانون الدولي، ولا يسهم في إقامة علاقات من الصداقة فيما بين الشعوب.

ونعتقد أننا بحاجة ماسة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي القائم على الصداقة، مما يتيح لجميع المشاركين في العملية أن يتقاسموا مكاسبها بالتساوي.

علاوة على ذلك ونتيجة للعملية التأديبية التي نفذها الجانب الأبخازي في منطقة غالي في أبخازيا، جورجيا، قتل، في أيار/مايو ١٩٩٨، ما يزيد على ٦٠ مدنيا، وأحرق ما يقرب من ٤٠٠ منزل، وطرد مرة أخرى ما يفوق ٤٠ ٠٠٠ مدني مسالم من ديارهم. والجهود النشطة التي بذلتها حكومة جورجيا في ذلك الوقت أدت إلى تفادي مجابهة وإراقة دماء على نطاق أوسع.

والمأساة التي حدثت في منطقة غالي سبقها عدم الوفاء بقرارات مجلس الأمن، وقرارات "التطهير العرقي" لسكان جورجيا القاطنين في أبخازيا، جورجيا، وهي القرارات المتخذة في مؤتمر قمتي بودابست ولشبونة اللذين عقدتهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى في مواجهة مشكلة حادة حول تنفيذ قرارات يتخذها المجتمع الدولي.

وتظل حكومة جورجيا ملتزمة بحل سلمي للصراع، ولا تعتمد سوى وسائل سياسية لا بديل معقولا لها. وبغية إضافة زخم جديد على عملية السلام، نرحب بإنشاء عملية جنيف وتطویرها، برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة روسيا الاتحادية بصفة وسيط، وأصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وينبغي القيام بمزيد من العمل النشط في إطار عملية جنيف بشأن مسألة المركز السياسي لأبخازيا ضمن دولة جورجيا.

ومن الملح، برأينا، أن تستأنف بالكامل أعمال بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا، وأن يجري كفالة حرية أنشطتها وفقا لولايتها.

والمسألة ذات الأهمية القصوى هي سلامة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في منطقة الصراع. وتمّ التدليل مرة أخرى على المخاطر التي تحيق بأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في الهجوم المسلح الذي تعرض له مؤخرا أربعة منهم.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أهمية مقترح الأمين العام المتعلق بنشر وحدات الحماية الذاتية. ومن أسف أن هذه المسألة تحولت إلى موضوع مناقشات لا تنتهي. والواقع أنه ليس واضحا كيف يمكن لنشر وحدة للحماية الذاتية أن يتعارض مع مصالح أي طرف من أطراف الصراع أو أي دولة أخرى، في حين لم يكن يقصد بهذه

في الختام، اسمحوالي أنؤكد دور الأمم المتحدة في الاضطلاع بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في جورجيا، معالي السيد إيراكلي منغرشفيلي.

السيد منغرشفيلي (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوالي في البداية أن أهني وزير الشؤون الخارجية في أوروغواي، السيد ديدير أوبيرتي، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وهذا القرار الذي وافقت عليه جورجيا بسرور، لهو اعتراف حق بالمركز الدولي السامي الذي تشغله أوروغواي، وإشادة حققة يستحقها السيد أوبيرتي على ما يتمتع به من صفات شخصية وخبرة واسعة.

في الوقت نفسه يشرفني أن أغتنم الفرصة للإعراب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، السيد هينادي أودوفينكو، ممثل أوكرانيا، على إسهاماته الكبيرة في النتيجة الناجحة التي توصلت إليها الدورة السابقة.

اليوم، وفيما تقترب الألفية الثانية من نهايتها، ثمة سؤال حتمي يطرح نفسه، وهو ماذا ستكون عليه الألفية الثالثة المقبلة؟ والواقع أنه لأول مرة منذ نهاية المواجهة، تسنح الفرصة لوضع نظام عالمي جديد نوعا يقوم على التنمية الشاملة للدول الحرة والمستقلة. واسمحو أن أتشاطر وإياكم ملاحظاتي بشأن بعض المسائل الهامة التي نواجهها.

لقد كررنا التأكيد على التهديد الذي يواجهه الاستقرار العالمي بفعل انتشار مرض الانفصالية العدوانية وعدم فعالية جهودنا المشتركة للتصدي له. فالصراع في أبخازيا، جورجيا، لا يزال مدرجا في جداول أعمال عدد من المحافل الدولية منذ خمس سنوات وحتى الآن. ولقد تم التأكيد أكثر من مرة على ضرورة حل هذا الصراع ضمن إطار السلامة الإقليمية لجورجيا، وعلى كفالة العودة العاجلة لمئات آلاف اللاجئين والمشردين. ومع ذلك، لا بد لنا من الاعتراف بأنه لم يحرز تقدم حقيقي نحو تسوية هذا الصراع.

المتعلق بإنشاء هيكل تنظيمي لحماية حقوق الأشخاص المشردين.

ولدى مناقشة وضع نموذج عالمي للأمن للقرن الحادي والعشرين، يتعين علينا أن نعترف بأن عالم ما بعد مرحلة المواجه ليس آمنا بعد، وأن مشكلة النزعة الانفصالية ليست التهديد الوحيد الذي يتعين علينا تعزيز جهودنا لمواجهته.

ولا يسعنا سوى الإعراب عن قلقنا إزاء اتساع منطقة الانتشار النووي. فالتجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا أوضحت أن هذا التهديد ينطوي على ما هو أدهى وأمر. ولذا، فإننا نناشد جميع الدول أن تظهر التزاما ونية حسنة إزاء السلام، وأن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لم تنجح لحد الآن الجهود الرامية إلى إخماد بؤر ما يسمى بالصراعات المحلية. وتشعر جورجيا بعميق القلق إزاء التطورات في كوسوفو، لا سيما في منطقة شمال القفقاس، أي، في الشيشان، وداغستان، وعبر حدود أوسيتيا الشمالية وأنغوشيا.

ويشكل الإرهاب بكل مظاهره الدموية تهديدا للمنطقة وللعالم كله. ومن أسف أن جورجيا حظيت بنصيب كبير من الإرهاب. فمحاولة الاغتيال التي تعرض لها رئيس جورجيا كانت تستهدف زعزعة استقرار البلاد والمنطقة بأكملها. وهذه الأعمال الإرهابية وغيرها من الأعمال التي ارتكبت مؤخرا ضد سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا تتطلب تكثيف الجهود لمحاربة الإرهاب. ولذا، يجب علينا أن نؤيد بقوة أية جهود تبذل للتخلص من هذه الآفة.

وإذ نؤيد على ولوج الألفية القادمة، من المستحيل ألا نتناول مشاكل التنمية الاقتصادية والأمن الاقتصادي. وعملية العولمة الاقتصادية تثير مسألة اضطلاع الأمم المتحدة بدور جديد كمؤسسة عالمية من شأنها أن تسهم بفعالية في تطوير الاقتصادات الوطنية وضمان الأمن الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وهذا كله يتسم بضرورة ملحة لا سيما بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الشيوعية وذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومنذ أن استعادت

الخطوة سوى تسهيل عملية المراقبة المكثفة التي تضطلع بها بعثة المراقبين ومن شأنها الإسهام في إحلال السلام في المنطقة.

ولئن كنا ندين بصورة قاطعة الأعمال الإرهابية، بغض النظر عن دوافعها أو عن الجهة التي تصدر عنها فإننا نؤيد إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة بولايات عمل محددة بوضوح.

ومسار الأحداث في أبخازيا، جورجيا، دلل على أنه ينبغي تناول بعض الجوانب الهامة. وأول هذه الجوانب تطوير برامج اقتصادية لمرحلة بناء السلم بعد انتهاء الصراع للنهوض بعملية السلام. ولدينا فعلا مثال على التنفيذ الناجح لهذا النهج في تسوية الصراع الجورجي - الأوسيتي. وتنفيذ البرنامج الاقتصادي بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أدى إلى تنفيذ عدد من المشاريع الهامة في مجال تعمير الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الصراع. والأهم من ذلك، أنه أعاد إليه عودة اللاجئين إلى ديارهم إلى نشاطها. ومؤخرا، بدأنا بتنفيذ المرحلة اللاحقة من البرنامج، بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

ثانيا، لكي تتكامل عملية السلام بالنجاح، نرى أن من الضروري صوغ تدابير لبناء الثقة بين أطراف الصراع وتنفيذها تنفيذا فعالا. وتحقيقا لهذا الغرض، وتنفيذا للتدابير التي صيغت، وتنسيقا للعمل في هذا الاتجاه، نرى من المنطقي أن يشرك بصورة نشطة مكتب حقوق الإنسان المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومقره سوخومي.

والجانب الثالث هو الحالة الإنسانية الخطيرة القائمة في الصراعات الداخلية، مثل الصراع في أبخازيا، جورجيا.. وأشير إلى مصير مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا. ونأسف لعدم وجود قانون دولي لحماية حقوق الأشخاص المشردين داخليا.

ودعا الرئيس شيفاردنازه المجتمع الدولي إلى القيام في عام ١٩٩٨، عام الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بوضع خطة شاملة لإنشاء آلية دولية فعالة لحماية حقوق الأشخاص المشردين داخليا، والحق في حماية ممتلكاتهم والحق في عودتهم إلى ديارهم. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة مقترح الأمين العام

ونعتقد أن الوقت قد حان للمضي في وضع نظام ترتيبات القوات الاحتياطية وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. ويمكن أن يلعب إنشاء لواء للقوات الاحتياطية المتعددة الجنسيات والعالية التأهب تابع للأمم المتحدة، دورا هاما في حفظ السلام. ويصح نفس الشيء بالنسبة لإنشاء مقر حسن التجهيز يتم منه تحديد بؤر التوتر المحتملة.

لقد أيدت جورجيا دائما فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية وشاركت بفعالية في مؤتمر روما. ونعتقد أن إنشاء هذه الهيئة القضائية الدائمة سيضمن عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من العقاب.

وإنني، شأني شأن العديد من المتكلمين الذين سبقوني، لجأت إلى استخدام تعبيرات مثل "التحديات الجديدة" و "التحديات الجديدة" في فترة ما بعد انتهاء المواجهة. إلا أن العصر الجديد يفتح أمامنا في ذات الوقت آفاقا جديدة لا حدود لها ويهيئ فرصا جديدة لتشكيل نظام عالمي جديد. ونحن نؤمن بأننا لن نفلح في مواجهة هذه التحديات واغتنام كل هذه الفرص الجديدة إلا بتضافر جهودنا وإرادتنا السياسية المشتركة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أعطي الكلمة لرئيس وفد أوزبكستان، سعادة السيد علي شير وحيدوف.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم بتهانئي الخالصة إلى وزير الشؤون الخارجية في أوروغواي، السيد ديدبير أوبيرتي، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، وأن أتمنى له كل النجاح في هذه المهمة ذات الشأن. وأنا واثق من أن خبرته الطويلة وقدراته ستسهم في إحراز نتيجة ناجحة في دورة الجمعية العامة الحالية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للرئيس السابق للجمعية العامة، السيد هينادي أودوفينكو، على عمله النشط وذي الطابع الاحترافي.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأستري انتباه الجمعية إلى المشاكل التي تمثل أعظم الشواغل لدول منطقتنا.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

جورجيا مركز الدولة في ١٩٩١، فإنها ما برحت تسير على درب صعب، حيث انتقلت من الفوضى إلى الاستقرار ومن الانهيار الاقتصادي التام إلى التنمية. وقد تسنى هذا من خلال التغيير الديمقراطي والإصلاحات الاقتصادية.

لقد بتنا نعتقد ان الانتقال الناجح للدول المستقلة حديثا إلى اقتصاد السوق يعتمد اعتمادا تاما على دمجها في النظام الاقتصادي الدولي من خلال التعاون الإقليمي والأقاليمي. ومن الأمثلة على تنفيذ برنامج واسع النطاق للتعاون الاقتصادي إحياء طريق الحرير التاريخي. ومؤتمر قمة الدول الأعضاء في ممر العبور: أوروبا - القفقاس - آسيا، المعقود مؤخرا في باكو، في أذربيجان، أكد على أن فكرة إيجاد طريق بديل إلى منطقة آسيا الوسطى عبر الممر القفقاس الجنوبي تحولت فعلا إلى نظام هام يمتد عبر المنطقة الأوروبية - الآسيوية القارية بأكملها.

والتعاون الاقتصادي بين بلدان حوض البحر الأسود ينطوي أيضا على أهمية كبيرة. وفي الآونة الأخيرة تحولت هذه المنطقة إلى منظمة اقتصادية إقليمية، بما تمتلكه من إمكانيات كبيرة وخطط بعيدة المدى.

وفي سياق تشكيل نظام عالمي جديد، فإن المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة. ومن الخطوات الهامة التي يمكن أن تتخذ إصلاح مجلس الأمن وفقا للوقائع الجغرافية - السياسية الجديدة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا موقفنا بشأن إنضمام ألمانيا واليابان إلى الدول دائمة العضوية في المجلس. ونؤيد أيضا زيادة عدد مقاعد العضوية غير الدائمة، وتخصيص مقعد لدول منطقة أوروبا الشرقية. ونؤيد أيضا انتهاز مزيد من الشفافية في أعمال مجلس الأمن، بما في ذلك المشاركة في مشاوراته المغلقة من جانب الدول غير الأعضاء التي تكون مشاكلها موضوع مناقشات المجلس.

إننا ندرك الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لتسديد الدول الأعضاء لمساهماتها في الوقت المحدد. وفي هذا الصدد، وبالرغم من القيود الاقتصادية التي تعاني منها جورجيا، فإنها ستفعل كل ما في وسعها لتسديد ديونها إلى المنظمة.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتطوير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على نحو أكبر.

هو التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي، وصياغة موقف واحد تحت رعاية الأمم المتحدة، تتخذه البلدان التي لها تأثير على الأحداث في ذلك البلد. والتعاون مع الفصائل الأفغانية بغية التوصل إلى تسوية سريعة للصراع الأفغاني هو الهدف النهائي للاجتماع الميداني المقترح عقده في طشقند لمجموعة البلدان الستة زائدا اثنين. ويحدونا الأمل في حصول هذا الاقتراح على المزيد من الدعم من البلدان المهمة والأمين العام، السيد كوفي عنان.

إن المشاكل التي تؤثر على المصالح الحيوية لأوزبكستان، لا سيما إقامة السلام الدائم في طاجيكستان، وإيقاف الحرب في أفغانستان، وفرض حظر على توريد الأسلحة إلى منطقة الصراع في أفغانستان، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وإنشاء شبكة للنقل وإعادة إنعاش بحر آرال، هي جزء من عملية دولية جارية ويمكن أن تنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة. أعتقد أن أحداث العقد الأخير أقنعت الجميع بأنه لا يمكن لأي دولة أن تحل، بمفردها، المشاكل الأمنية العابرة للحدود الوطنية مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وعناصر تصنيعها.

وترحب حكومة أوزبكستان بجهود الأمم المتحدة المبذولة لمكافحة انتشار المخدرات وتنفيذ الإعلان السياسي المعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، المعقودة في نيويورك في حزيران/يونيه ١٩٩٨. واليوم نجد أن ٩٠ في المائة من المخدرات المستهلكة في بعض البلدان الأوروبية تأتي من أفغانستان. ويدرك المجتمع الدولي الحاجة إلى القيام بعمل منسق لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتطبيق مبادئ التعاون الدولي في هذه الناحية على أساس المساعدة والتضامن المشتركين. إلا أننا نؤمن بأن هذه المبادئ يجب أن تراعي أيضا الجوانب المحددة للإقليم. وعلى وجه الخصوص، ندعو مرة أخرى إلى وضع برامج خاصة لرسم خطط العمل المشترك والملموس بين دول آسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي.

ومن أسف أن الأعمال الإرهابية أصبحت تتكرر بشكل عادي في بلدان كثيرة. والآليات الدولية الحالية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك العزل السياسي، والجزاءات الاقتصادية، والتدخل العسكري المباشر لا تحقق نتائج. وينبغي ألا يساورنا شك بشأن هذه

يدرك المجتمع الدولي تماما خطر التطورات الأخيرة في أفغانستان وجنوب آسيا وجمهورية طاجيكستان. إن احتمالات اندلاع الصراع في هذه المنطقة دون الإقليمية هائلة اليوم. ولا يزال خطر انفجار الصراع الأفغاني وانتشاره إلى الدول المجاورة حقيقيا. وقد ناشدت أوزبكستان المجتمع الدولي، مرارا وتكرارا، من هذه المنصة أن يساعد في حل المشكلة الأفغانية.

وينبغي العمل على تحقيق هذا الهدف، في جملة أمور، بأن نبدأ في فرض حظر على توريد الأسلحة إلى أفغانستان. وقد تضمن العديد من قرارات مجلس الأمن المناشدة لوقف توريد الأسلحة والعتاد لجميع أطراف الصراع في أفغانستان، وتبقى إنشاء آلية فعالة في إطار الأمم المتحدة حتى يتسنى تنفيذها. ومجموعة البلدان الستة زائدا اثنين، التي إنشئت نتيجة لإقتراح من أوزبكستان، بالإضافة إلى مشاركة البلدان المجاورة لأفغانستان، فضلا عن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، تمثل في رأينا الآلية الدولية الفعالة الوحيدة المتوفرة اليوم في إطار الأمم المتحدة والقادرة على إطلاق عملية السلام. وإن مهمتها ليست إدانة الفصائل المتحاربة وانتقادها أو دعم أحدها ضد الفصائل الأخرى. فنحن متحدون من أجل هدف واحد هو إيجاد السبيل إلى الاستقرار والأمن والسلم.

يتركز الآن اهتمام كبير على قطاعات الطاقة وشبكة النقل في المنطقة. وينبغي ألا يتسبب تنفيذ هذه المشاريع في إحداث مواجهات. بل على النقيض من ذلك، يجب أن يعزز الاستقرار وينهض بالتعاون ذي الفوائد المشتركة بين دول المنطقة. وبالنظر إلى عمليات القتال الجارية حاليا في أفغانستان تزداد أهمية مجموعة البلدان الستة زائدا اثنين بوصفها أداة مكتملة للتفاوض. وفي هذا الإطار - وبتعاون القوى الموجودة في داخل أفغانستان - من الممكن الآن ليس فقط صياغة شروط المصالحة، ولكن أيضا وضع التدابير اللازمة لاستعادة الدولة في ذلك البلد وتحقيق انتعاشه الاقتصادي. وفي هذا الصدد، نؤيد بالكامل قرارات اجتماع مجموعة البلدان الستة زائدا اثنين، الذي انعقد على مستوى وزراء الشؤون الخارجية، في ٢١ أيلول/سبتمبر من هذه السنة في نيويورك. ونشيد أيضا بجهود المبعوث الخاص للأمين العام في أفغانستان، السفير الأخضر الأبراهيمي.

وقد أكدت التطورات الأخيرة في أفغانستان أن من أهم شروط استعادة السلام في دولة أفغانستان الإسلامية

والإنسانية. ولا تزال تؤثر تأثيراً مباشراً على أكثر من ٣٥ مليوناً من البشر يعيشون في حوض بحر آرال.

لقد اتخذ عدد من القرارات في اجتماعات دولية وإقليمية بشأن مشكلة بحر آرال. لكن هذه لم تدعم بإجراء عملي. ونحن مضطرون للقول بأن الفكرة الآخذة الانتشار في المجتمع الدولي هي أن أزمة آرال يمكن احتواؤها عن طريق عمليات إنسانية. وهذه ليست القضية. إنها مشكلة إيكولوجية غير عادية تتطلب إنشاء لجنة إقليمية في إطار منظومة الأمم المتحدة معنية بالنظام الإيكولوجي لبحر آرال. وهذه المبادرة تبررها الحاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية وبرنامج محددين طويلي الأجل لحل أزمة آرال على أساس مبادئ التنمية المستدامة والحفاظ على مستوى معيشة سكان المنطقة، وضمان حياة كريمة للأجيال المقبلة.

إن أوزبكستان الحديثة تمر بعملية إقامة دولة مؤسسة على حكم القانون، ومجتمع مدني واقتصاد سوقي ذي اتجاه اجتماعي فعال. وهي تحتاج احتياجاً ماساً إلى خبرة ومعرفة الهيئات الدولية. وفي الوقت نفسه، تكرر جمهوريتنا اهتماماً كبيراً لمسألة تشغيل خبراء أوزبكستانيين لأنشطة مجموعة من هيئات الأمم المتحدة. واسمحوا لي بأن أؤكد أن مستوى تدريب ومعرفة المتخصصين الأوزبكستانيين تتماشى تماماً مع متطلبات التشغيل في هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وإنني واثق بأن المتخصصين من أوزبكستان يمكن وينبغي أن يساهموا في عمل المنظمات الدولية.

في الختام، أود أن أؤكد بشكل خاص أن علاقتنا بالأمم المتحدة يراد بها ليس فقط الحصول على المساعدة والدعم، وإنما أساساً تمكيننا من الاضطلاع بدورنا كاملاً في التنفيذ الناجح لمقاصد وأهداف الأمم المتحدة وإعطاء فحوى جديدة لأنشطة المنظمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة بعد ذلك لسعادة السيد دومينغوس أوغسطو فيرييرا، رئيس وفد سان تومي وبرينسيبي.

السيد فيرييرا (سان تومي وبرينسيبي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن سان تومي وبرينسيبي حكومة وشعباً، وبالإصالة عن نفسي، أهنئكم، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، وأتمنى لكم النجاح في اضطلاعكم بواجباتكم.

الظاهرة. اليوم نحن بحاجة إلى إجراء منسق هادف يتخذه المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد، نرحب بمناقشة واحدة من أعقد المسائل في القانون الدولي: إمكانية ضرورة التوصل إلى نهج جديد لمشكلة الإرهاب. وأهمية حل هذه المجموعة الكاملة من المشاكل واضحة.

وفي هذا الصدد، اتخذت أوزبكستان زمام المبادرة بأن تنشأ في إطار الأمم المتحدة لجنة لمنع الأنشطة الإرهابية ومكافحة الإرهاب الدولي. والمهمة الرئيسية لتلك اللجنة ستكون وضع توصيات بشأن المسائل المتعلقة بالكفاح ضد الإرهاب الدولي. والأمم المتحدة، باستخدامها لقواعد قانونية يمكنها أن تقدم إلى المحاكمة منظمي ومركبي أعمال الإرهاب. وإذا أيدت الدول الأعضاء هذه المبادرة، فستشارك أوزبكستان مشاركة نشطة في جعلها مبادرة مثمرة.

لقد اتخذت أوزبكستان باستمرار خطوات لكفالة السلم وتعزيز الأمن الإقليمي. وأجدي هذه الخطوات المبادرة الأوزبكستانية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وقد أحرز تقدم كبير فعلاً لتنفيذ هذه الفكرة. واسمحوا لي بأن أتلو من البيان الختامي لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، السيد هينادي أودوفينكو:

"وفي مقرر صمم لزيادة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، اتخذت الجمعية قراراً بتوافق الآراء لتأييد المبادرة بإنشاء منطقة أخرى من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وأخذت أهمية تلك الخطوة تزداد وضوحاً في ضوء التجارب النووية التي أجريت مؤخراً في جنوبي آسيا". (A/52/PV.92، ص ١٦)

وهنا، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديرنا الخاص للأمين العام، السيد كوفي عنان، ولوكيل الأمين العام السيد جاياتن دهانابالا لتأييدهما الواعي القوي لهذه المبادرة.

عندما ننظر في التهديدات الممكنة للأمن الوطني، لا بد لنا أن نولي اهتماماً خاصاً لمشاكل الأمن الإيكولوجي والحماية البيئية. من المعروف أن جفاف نهر آرال يسبب مشاكل إيكولوجية، واجتماعية - اقتصادية، وسكانية معقدة كثيرة، أصولها وخطورتها دولية، بل حتى عالمية. وأزمة آرال واحدة من أخطر كوارث العالم الإيكولوجية

عضوا في مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بالإضافة إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأدت وساطتنا إلى وقف إطلاق النار. وناشد الطرفين أن يهيئنا بيئة صالحة لتأمين السلم والهدوء واستعادة الأداء الطبيعي للمؤسسات الديمقراطية واحترام الدستور.

وأنغولا من بين شواغلنا. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يتفادى اندلاع حرب أخرى في ذلك البلد. كما نناشد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) وحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، التي يشارك اتحاد يونيتا فيها أن يضيأ جميع أهداف بروتوكول لوساكا وأن يعمل من أجل السلم والتنمية.

والحالة في أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى تشكل بالنسبة لنا أكبر مصدر للقلق في قارتنا. ولا أكون مبالغاً إذا قلت إن هذه المنطقة دون الإقليمية تشتعل فيها النيران ويمكن أن تمتد إلى بلدان أخرى. وتحدونا الرغبة في أن نعمل معاً، مع المجتمع الدولي وجميع البلدان في هذه المنطقة دون الإقليمية، للبحث عن حل. وبالرغم من جميع النهج التي اتخذت بالفعل لوضع حد لهذا الصراع سلمياً، فإننا لا يمكن أن نرضى بالتراخي بينما يزداد الصراع اتساعاً بما يترتب على ذلك من نتائج فاجعة. يجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل من أجل السلام ووقف معاناة الأبرياء.

بالإضافة إلى الصراعات الدائرة في القارة الأفريقية، هناك صراعات أخرى مثل الصراع في تيمور الشرقية. لقد ظل شعب تيمور الشرقية يعاني تحت الاحتلال الأجنبي. إن هذا الشعب يحارب من أجل تقرير المصير، والحق في أن يختار مصيره بحرية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وإذا أنكرنا هذه الحقوق فإننا نناقض مبادئ منظمنا. وإزاء هذه الخلفية نؤكد من جديد تأييدنا لشعب موبير في كفاحه من أجل تقرير المصير. وناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يواصل دعم المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي للصراع.

يواجه العالم مشاكل بيئية خطيرة، ويجب أن تعطى أولوية لعملية تطوير البرامج التي تستهدف حماية كوكبنا. ويجب أن نعمل سوياً لتجنب السلوك الذي يضر بالبيئة، نتيجة للتلوث وتآكل التربة والتدمير عمومًا. لا بد أن نتابع إعلان ريو إذا أردنا أن ننقذ البيئة ونحقق التنمية السليمة. وينبغي أن نولي اهتماماً خاصاً لمشاكل التصحر وتلوث المياه وإزالة الأحراج والتنوع البيئي.

بمناسبة الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، تود جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية أن تشارك جميع بلدان العالم الأخرى في الدفاع عن قضية التنمية والسلم والحرية لجميع شعوب العالم. ونحن أيضاً نريد أن نعرب عن قلقنا العميق بشأن المشاكل الخطيرة التي تؤثر على البشرية وتفرض تهديداً على العالم.

إننا على بُعد عام واحد من بداية الألفية الجديدة، وبشعور بالأسى نرقب عالماً مقسماً تقسيماً عميقاً بين بلدان الشمال والجنوب، البلدان الغنية والفقيرة، البلدان المتقدمة النمو والنامية.

إن البلدان الأفريقية تواصل عملية شفائها وكفاحها نحو التنمية. وفي العقود الأخيرة أصبحت بلدان كثيرة في قارتنا مستقلة وديمقراطية، ومستعدة للسوق المفتوح. وشهد بعضها نمواً اقتصادياً كبيراً. وإصلاحات الاقتصاديات والديمقراطية جعلتها أرضاً صالحة للتنمية.

مع ذلك أصبحت بلدان أفريقية كثيرة، في ظل هذه الخلفية، أكثر فقراً. والإدارة السيئة ومختلف أنواع الأزمات لم يوفرا لهذه البلدان فرصاً للتنمية. في ١٩٩٦ كان ٢٤٠ مليون أفريقي يعيشون بأقل من دولار واحد كل يوم. وكان نصيب أفريقيا من التجارة الدولية ٢ في المائة فقط، وتلقت القارة ٢ في المائة من الاستثمار الأجنبي. والفقر يتزايد وعدم الاستقرار السياسي يخلق صراعات عنيفة من الصعب جداً السيطرة عليها.

إننا نلاحظ، بحزن بالغ، صراعات مسلحة عديدة جداً، مثل تلك الموجودة في السودان، والصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، ومنطقة البحيرات الكبرى، وغينيا - بيساو، وإريتريا، وما إلى ذلك. لقد أزهقت أرواح كثيرة جداً؛ ودمرت هياكل تحتية اقتصادية كبيرة وديار كثيرة جداً؛ وتدفع لاجئون كثيرون جداً. وهذه هي نتيجة الصراعات المسلحة في قارتنا.

هذه الحالة تستأهل اهتمام الجميع بغية الحيلولة دون نشوب الصراعات المسلحة، وذلك بتهيئة بيئة مؤاتية للحوار والمصالحة تقوم على أساس المبادئ الديمقراطية والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان للأقليات.

الحالة في غينيا - بيساو تحتاج إلى اهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي بغية النهوض بالحوار بين جميع أطراف الصراع. وقد شاركنا في المفاوضات بوصفنا

المشاركة في المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

في الختام أود أن أشكر الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لما قدمته من دعم لبلدي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات المدلى بها في ممارسة حق الرد محددة بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ييمير (إثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعت الجمعية العامة صباح اليوم إلى بيان من وزير خارجية إريتريا، يتضمن السلسلة المعتادة من التحريفات والتشويشات الخاصة بالأزمة الراهنة بين إثيوبيا وإريتريا. ونحن نصفها بأنها "السلسلة المعتادة" لأنها تمثل المحاولات الجوفاء التي تقوم بها حكومة إريتريا، في مختلف المحافل، لتغطية اعتدائها على إثيوبيا واحتلالها أراضيها بالقوة.

وبحكم استمرار احتلال إريتريا لأراض إثيوبية، يستمر الاعتداء على إثيوبيا، وتحاول الزعامة الإريتيرية أن تتصل من وصمة كونها معتدية بمحاولة صرف انتباه المجتمع الدولي عن القضية الحقيقية: الاعتداء الفظ من دولة على أخرى، والانتهاك الصارخ لميثاق الأمم المتحدة وللمعايير والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وهذا، في جوهره، ليس بالأمر العجيب إطلاقاً، لأن ذلك هو المسلك الدائم للمعتدين. إنهم يصورون أنفسهم ضحايا. غير أن خداع الرأي العام الدولي لمدة طويلة ليس أمراً بهذه السهولة، لأن الوقائع غنية عن البيان. ومهما حاولوا أن يصوروا الأزمة بين إثيوبيا وإريتريا على أنها منازعة على الحدود، فلا منازع أن الأزمة ناجمة عن الاعتداء الذي ارتكبه إريتريا على إثيوبيا يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨. وليس هناك من يعتقد غير ذلك، اللهم إلا، ربما، الزعامة الإريتيرية، وهم يعرفون ذلك.

أود أن أوجه الانتباه إلى القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) الذي اعتمد في ١٩٧١ والذي حرم أكثر من ٢١,٨ مليون شخص من حقهم في التمثيل الدولي بما يتناقض تماماً مع مبدأ العالمية المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. إن قبول جمهورية الصين في تايوان كواحد منا لا يشكل أي تحد لأي عضو من الأعضاء الحاليين. والتعايش السلمي بين الجانبين في هذه المنظمة يمكن أن يكون حافزاً للوضع حد لواحد من أوسع مصادر عدم الاستقرار في آسيا. وإذا أخذ هذا، والتغيرات التي تحدث في المجتمع الدولي، في الاعتبار، فإننا ندعو الجمعية العامة إلى إعادة النظر في القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦).

بعد مرور ٥٣ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، أود أنؤكد مرة أخرى على الاسهام الايجابي لهذه المنظمة في ميدان الحرية والتنمية وتحقيق السلم، وأن أشيد به. إن المنظمة تواجه عدداً متزايداً من التحديات ومن الضروري والملائم المضي في إصلاح المنظومة حتى تصبح قادرة على الاستجابة للمطالب الصادرة إليها. ويجب أن يشمل الإصلاح أيضاً مجلس الأمن. وقد آن الأوان لإصلاح هيكل المجلس حتى يوفر تمثيلاً جغرافياً أفضل.

إننا نؤمن بأن الأمم المتحدة الأكثر ديمقراطية وكفاءة والأقل بيروقراطية ستتمكن من الاضطلاع بواجباتها وتعهداتها على نحو أفضل بغية ضمان التقدم وتحقيق السلم العالمي.

إن الكفاح ضد الجريمة المنظمة والمخدرات وغسيل الأموال والإرهاب الدولي يجب أن يكون أحد أولويات الأمم المتحدة وجميع البلدان. وينبغي أن يشارك الجميع في مكافحة هذه المشاكل وآثارها المفعجة.

تواجه بلادي لحظة صعبة في تاريخها. وما فتئ اقتصاد سان تومي وبرينسيبي يمر بتغيرات عميقة. وتبين البيانات الإحصائية أن هناك تحسناً كبيراً. ويبدو أن التضخم أخذ في التباطؤ، فهناك تحسن في النظام المالي وتزايد في قيمة العملة الوطنية. وتبذل حكومتي جهوداً كبيرة لتحقيق نتائج مرضية في ميدان النهوض بالتنمية الاقتصادية وتخفيض الفقر. ويتصل أحد شواغلنا بمشكلة المديونية الأجنبية الكبيرة التي تقدر بحوالي ٢٧٠ مليون دولار، أي ما يشكل ٥٤ ضعفاً لقيمة صادراتنا. وبالرغم من جميع الجهود التي تبذل لا تزال هذه الأرقام مفعجة. ومن الضروري أن تستفيد سان تومي وبرينسيبي من الاعفاء من هذا الدين الأجنبي. ومن المهم جداً لنا أن نتمكن من

ما لا سبيل إلى إنكاره: وهو أن القوات الإريتيرية قد اجتازت الحدود الدولية بين إثيوبيا وإريتريا، وأن أطرافاً ثالثة - هي: الوسيطان، عندما طالب بإعادة نشر القوات الإريتيرية في المراكز التي كانت تحتلها قبل ٦ أيار/مايو ١٩٩٨؛ ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية، بمساندته اقتراح الوسيطين ودعوته إلى تنفيذ ذلك الاقتراح؛ ومجلس الأمن، بمساندته قرار منظمة الوحدة الأفريقية، ولجنة سفراء منظمة الوحدة الأفريقية - أثبتت أن بلد ما وما يحيط بها، وهي الآن تحت الاحتلال القسري الإريتيري، كانت تحت الإدارة الإثيوبية قبل ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨.

وخامساً، يتهم الوزير الإريتيري إثيوبيا بتصويرها إريتريا بأنها أمة مولعة بالحرب. غير أن مسلكه قد أعطى إريتريا تلك الهوية، ولم تعطها أية حملة دعائية من إثيوبيا. وليس هناك وصف آخر يلائم الموقف العدائي لإريتريا نحو جيرانها خلال السنوات السبع الماضية. والادعاء بأن إثيوبيا لديها مطاعم على ميناء أساب الإريتيري، هو محض إدعاء، نترفع عن الإجابة عليه.

وسادساً، زعم الوزير الإريتيري أن إثيوبيا رفضت جميع المفاتحات، من الأطراف الثالثة، لحل سلمي للمنازعة. وفي هذا الصدد، فإن هذا التحريف للحقيقة سيثير عجب الأطراف الثالثة، أكثر ما يثير عجب الحكومة الإثيوبية. فمن المعروف للجميع أن إثيوبيا، في كل خطوة على الطريق، قد قبلت رسمياً، قبولاً مغلفاً، اقتراحات الأطراف الثالثة - كاقتراحات الوسيطين، الولايات المتحدة ورواندا؛ ومقرر منظمة الوحدة الأفريقية؛ وقرار مجلس الأمن - بينما عمدت إريتريا إلى مراوغتها المعتادة، التي مؤداها رفض المقترحات.

وفيما يتعلق بالعواقب الإنسانية للاعتداء الإريتيري على إثيوبيا، أدى هذا الاعتداء إلى تشريد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ إثيوبي من المناطق المجاورة للأراضي الإثيوبية التي اجتاحتها إريتريا. أما من بقوا تحت الاحتلال الإريتيري، فيعانون من المعاملة غير الإنسانية للنظام الإريتيري، التي تتراوح بين التعذيب البدني المباشر، إلى الفرض القسري للجنسية الإريتيرية، وإلا فقد من يرفض ذلك حقه في فلاحة قطعة الأرض التي لديه. وكان هناك، بالطبع، قصف السلاح الجوي الإريتيري الأهداف المدنية بالنابل، ومن بين تلك الأهداف المدارس، في رابعة النهار، بمدينة ميكيبي وأديغرات، في شمال إثيوبيا، وهذا القصف رآه الناس في العالم كله.

يزعم وزير خارجية إريتريا في بيانه، أن بلده يعتقد أن جميع المنازعات بين الدول ينبغي تسويتها بالوسائل السلمية وبدون استعمال القوة، وأن ذلك كان دائماً أساس علاقات بلده بجيرانه. إن ذلك لم يكن صحيحاً إطلاقاً خلال السنوات السبع الأخيرة. لقد كان هناك أربع ضحايا، هم في الواقع جميع جيران إريتريا، بما فيهم، في آخر مرة، إثيوبيا، فقد كانوا ضحايا الموقف الإريتيري العدواني طوال السنوات السبع الأخيرة من وجود إريتريا كدولة.

ونظراً لهذا الواقع المبين، يمثل القول بأن إريتريا ملتزمة بالتسوية السلمية للمنازعات بين الدول منتهى الوقاحة واستهزاء بذكاء المجتمع الدولي، وبضحايا الاعتداء الإريتيري بوجه خاص. إن ما تلتزم به إريتريا هو، على عكس ذلك، استعمال القوة لتسوية المنازعات بين الدول.

ثانياً، ذكر الوزير أن إريتريا قد دهشت وانزعجت من جراء اندلاع النزاع مع إثيوبيا. وهذا، مرة أخرى، شكل خاص للاندحاش، من جانب معتد ارتكب اعتداءه على إثر تخطيط وتحضير متعمد.

ثالثاً، يزعم وزير خارجية إريتريا أن هجوم إثيوبيا على إريتريا، في منطقة بادما، يوم ٦ أيار/مايو، هي السبب الجذري للمنازعة. وهذا زعم مشير للدهشة إلى أبعد حد، نظراً لأن العنصر الأساسي لاقتراح الوسيطين - وهما الولايات المتحدة ورواندا - والمطلب الأصلي للسير في الاقتراح، هو انسحاب قوات إريتريا من الأراضي الإثيوبية، وإعادة نشرها في المراكز التي كانت تشغلها قبل يوم ٦ أيار/مايو ١٩٩٨، وأن تعاد أولاً، إلى المنطقة، الإدارة المدنية الإثيوبية.

لم يرق أي طرف ثالث، في أي وقت مضى، بالتلميح بأن إثيوبيا قد هاجمت إريتريا في أي وقت. ولجنة سفراء منظمة الوحدة الأفريقية، في تقريرها المقدم إلى الحكومتين، ذكرت بوضوح، في المقام الأول، أنها توصلت إلى خلاصة تقول أن بادما والمناطق المجاورة لها كانت تحت الإدارة الإثيوبية قبل ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨، وذكرت كذلك أن ما حدث بين ٦ و ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨ كان عنصراً أساسياً في نشوء الأزمة.

رابعاً، أنكر وزير خارجية إريتريا تكراراً، في بيانه، أن القوات الإريتيرية قد اجتازت الحدود المعترف بها دولياً بين إثيوبيا وإريتريا. وهو يحاول، بتأكيد، أن ينكر

وجمهورية الكونغو الديمقراطية لن تبالغ إذا قالت إن رواندا ليست قاعدة لهذا العدوان فحسب، بل إنها تدعمه لأسباب غير معلنة. أما المشكلة الأمنية التي تثيرها باستمرار فهي حجة كاذبة قصد بها التغطية على انتهاكاتها ورغبتها في ضم أجزاء من أراضيها إليها لأنها تعتبر منطقة منتجة للحبوب.

وللأسف، إن الحالة منذ احتلال جزء من كيغوس ساءت إلى درجة لم تعد تكفل معها تلبية الاحتياجات الحياتية للسكان المحليين. وهذه مأساة حقيقية.

وأصبح السلب والنهب والاغتصاب والنفي والتحرش من الأمور المعتادة في كل الأراضي المحتلة التي تنشغل فيها القوات الغازية بأفعال شنيعة تتنافى ومبادئ الإنسانية التي تحرص أفريقيا على رفع لوائها. ومن أمثلة ذلك أن الغزاة الروانديين قاموا باغتيالات بغیضة أثناء طقوس دينية. وتباهى أحد الجنود الروانديين في كاسيكا باغتصاب الزوجة الحامل للرئيس التقليدي للقريّة ثم استخراج الجنين من رحمها وشرب دمه. فكيف نصنف نحن هذا الفعل؟

لا بد أن تكون الجمعية قد لاحظت أن الغزاة الروانديين لا يكتفون بارتكاب الجرائم الشنعاء التي لا يتصورها أحد ضد المدنيين الكونغوليين المسالمين، بل ينقلون إلى بلدي أيضا كراهيتهم العرقية التقليدية. وحتى في هذه اللحظة التي أتكلم فيها يقتنصون الهوتو في بوكافو.

وينبغي أن يعلم المجتمع الدولي أن كثيرين من القادة الروانديين الحاليين - ومنهم مثلاً وزير الخارجية - عاشوا في أمان في جمهورية الكونغو الديمقراطية طوال عقود وشاركوا في حياة البلد بحرية. ونحن لم نقتل أو نهدد هؤلاء الناس، بل رحبنا بهم وأعطينا لهم المأوى ليس عن سذاجة ولكن لدوافع إنسانية أساسية. وأين هي مصلحة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ملاحقة الروانديين الآخرين الذين يعيشون على ترابنا؟

تقول رواندا، من ناحية، إن الحالة السائدة الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية مشكلة داخلية، وتدعي من ناحية أخرى. الحق في التدخل في أي لحظة لكي تحمي السكان التوتسي وتؤمن حدودها في الوقت نفسه.

وهناك آلاف من الإثيوبيين في إريتريا لا يزالون يعانون من آلام المعاملة القاسية للحكومة الإريترية، ويمنعون من العودة إلى ديارهم، وتنكر عليهم جميع وسائل العيش. وهم، في الواقع، رهائن بين يدي الحكومة الإريترية. ومن لديهم مال للعودة يروون روايات مروعة، بشأن المعاملة التي يلقاها مواطنوهم الباقون في إريتريا. وقد طردت الحكومة الإريترية حتى الآن ٢٤ ٠٠٠ إثيوبي في ظروف لا إنسانية.

والحكومة الإثيوبية، من جانبها، لم تنكر أبدا أنها طلبت من الإريتريين الموجودين في إثيوبيا، والذين يمثلون مخاطر على الأمن القومي الإثيوبي، أن يغادروا البلد. وفي هذا الصدد أكدنا للمجتمع الدولي، تكراراً، أن حقوق الإنسان للأفراد الذين يعينهم الأمر تحترم احتراماً كاملاً، ولم تتأثر على أي نحو حقوقهم على ممتلكاتهم.

واسمحوا لي أن أكرر ما قاله وزير خارجيتنا لهذه الهيئة بالأمس فقط: ألا وهو أن سبب الأزمة الراهنة بين إثيوبيا وإريتريا كامن، ضمن جملة أمور، في نزعة الزعامة الإريترية إلى الاعتداء على جيران إريتريا، لا سيما عملاً بنزق ديكتاتور. ومادام هذا الاستعداد الذهني قائماً، لا يمكن للمرء أن يرى كيف يصبح حل سلمي للأزمة حقيقة واقعة، وهو حل نتمناه برغبة شديدة ونسعى إليه سعياً حثيثاً حتى في هذه اللحظة. ومع ذلك يتهور الوزير الإريترى باقتراحه حلاً سلمياً دون أية شروط مسبقة، وذلك بالكف عن القتال وبوقف إطلاق النار. وهو، في الواقع، غلف الفعل الشائن المتمثل في مكافأة العدوان بمفاهيم تبدو بريئة. وليس المرء على سذاجة إلى الدرجة التي لا يستشف معها هذا الغش والتناقض الإريترى.

ومن جانبنا، أوضحنا بعبارة لا لبس فيها، منذ بداية العدوان الإريترى، أننا لسنا مستعدين للسير في مثل هذه المهزلة.

السيد مكونغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
(ترجمة شفوية عن الفرنسية): شجبت وفود كثيرة أو استنكرت العدوان على بلدي. وحث معظمها على الإنهاء السريع للأعمال العدوانية. ومما يدعو للعجب أن وفود البلدان المعتدية هي فقط التي لم ترد الإقرار بما تفعل. فبعضها تحجج بأسباب أمنية لتبرير أفعاله وتذرع البعض الآخر بمشاكل داخلية.

لا أريد أن أطيل في هذا الموضوع، ولكن وفدي يأمل أن توافق الجمعية العامة على إضافة بند في جدول أعمالها عن هذه المسألة كاقترح للدورة الحالية، وأن تعتمد قرارا يدين العدوان.

السيد آرياس (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ردا على البيان الذي أدلى به صباح هذا اليوم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون لغينيا الاستوائية يود وفدي أن يفتنم هذه الفرصة لإعادة التأكيد على أن حكومة اسبانيا - كما لاحظ نائب رئيس الوزراء فيما يتعلق بالحالة التي ذكرها - ترفض بشدة وتدين بلا تحفظ جميع أعمال الإرهاب حيثما ارتكبت وأيا كان المجرمون الذين ارتكبوها. وهذا الموقف الأكيد لحكومتني أعرب عنه وزير خارجية اسبانيا قبل أيام قلائل بمنتهى الوضوح في الجلسة الثانية عشرة خلال المناقشة العامة حين قال:

"يشكل الإرهاب تهديدا خطيرا للأمن على الصعيدين المحلي والدولي، وللتنمية وأداء المؤسسات الديمقراطية في أنحاء العالم ولممارسة حقوق الإنسان".

ثم أشار إلى تأييدنا لتعزيز آلية التعاون الدولي للتغلب على هذا التهديد.

السيد منكريوس (إريتريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس لوفد إريتريا مصلحة في إضاعة وقت الجمعية الثمين بالدخول في جدال عقيم مع طرف يرى أن السفسقاطية الفارغة يمكن أن تغني عن الوقائع. وتختار تقديم الحقائق عن مسائل العدوان؛ واحتلال إثيوبيا لأراضيها بالقوة؛ وانتهاكات الإجماعية لحقوق الإنسان للإريتريين ولالإثيوبيين من أصل إريتري المقيمين في إثيوبيا؛ وعمليات الطرد؛ ومصادرة الممتلكات، وما إلى ذلك؛ وعن محاولات إريتريا التوصل إلى حل سلمي. ولم تجد هذه المحاولات نفعا بسبب رفض حكومة إثيوبيا التام لجميع المقترحات التي قدمتها إريتريا، وتمسكها بالإنذار الذي يطالب بانسحاب إريتريا من الأراضي المتنازع عليها.

السيد أوباليجورو (رواندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم أكن أود أخذ الكلمة، ولكنني، بعد أن استمعت إلى رد ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أسجل ما يلي.

وباسم حكومتني وفي ضوء البلبلة التي تتعمد رواندا نشرها حول هذه الحرب الظالمة المفروضة على الكونغو، أود أن أقول إنه لا توجد مشاكل داخلية في بلدي: بل هناك عمل عدواني يرتكب ضد الدولة الكونغولية من رواندا المجاورة وحليفاتها أوغندا. والذي يحدث الآن في بوكافو وغوما ليس أكثر من نتيجة للتعطش إلى الدماء والتعطش إلى الانتقام ولسعي قادة كيغالي العنيد وراء كل أنواع الذرائع من أجل ترسيخ التفوق العرقي.

لم تكن لدى الشعب الكونغولي هذه الرغبات على الإطلاق. فهو بطبيعته شعب مضياف، ولن يرفع إصبعاً لإيذاء من يطلب اللجوء في بلده.

أما انعدام الأمن على طول الحدود بين الكونغو ورواندا فهو من عمل الروانديين وحدهم. فمنذ استقلال بلدهم وهم لا يستطيعون العيش في وئام عرقي، وبذا خلقوا بلا ضرورة موجة من المشردين واللاجئين. وللأسف إن رفضهم الاندماج ترتب عليه عواقب غير متوقعة على سكان القرى على طول الحدود؛ فضلا عن أنه يسبب زعزعة استقرار المؤسسات السياسية الرواندية، وهي عملية زادت سوءا بفعل المذابح المتكررة إلى حد أن اضطر المجتمع الدولي إلى إنشاء محكمة جنائية دولية لإنهاء ثقافة الإبادة الجماعية تلك.

ولا يمكن أن يكون هناك حل لانعدام الأمن السائد في المنطقة الآن إلا إذا وافقت رواندا على انتهاج الديمقراطية بإعادة هيكلة أجهزتها الحكومية وإعادة تنظيمها بشكل كامل.

وينبغي أن تعلم هذه الجمعية العامة أن إحدى الدمي الكونغولية التي عينتها كيغالي في غوما صرحت للصحافة الأجنبية بوجود بعض وحدات بين الجيش الوطني الرواندي هناك وهي التي ارتكبت العدوان ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن إنكار الروانديين لم يقنع أحدا. ولذا ينبغي إنهاء المحاولات الرامية إلى جعل المجتمع الدولي يعتقد أن رواندا لم تشترك بأي حال فيما يحدث في الكونغو، وأنها مجرد مسألة داخلية. فإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن تبرير وجود قوات رواندية في غوما وبوكافو؟ إن وجودها يؤكد المواطنين المحليون واللجنة الوزارية المختارة من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ووسائل الإعلام الدولية والمصادر المستقلة المذكورة في بياني في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

حظرا على أنشطتها في نيسان/أبريل، إن الحكومة 'تسيء استغلال المشاعر الوطنية لتحريض السكان على ارتكاب أعمال عنف أعمى ضد أي شخص يشبه في كونه متمردا أو توتسيا أو له أية صلة قريبة أو بعيدة بالتمرد'."

وبهذه الكلمات أود أن أنهي بياني وأترك للأعضاء تقييم طابع نظام كابيلا النازع إلى الإبادة الجماعية.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أقول، للتسجيل، إن وفدي يود أن يمارس حقه في الرد، ليرد على الإشارات التي وردت عن تيمور الشرقية في البيان الذي أدلى به رئيس وفد سان تومي وبرينسيبي، في الجمعية العامة عصر اليوم.

إن موقف إندونيسيا المبدئي من مسألة إنهاء استعمار تيمور الشرقية واضح. والحقيقة التاريخية التي لا يمكن دحضها هي أن شعب تيمور الشرقية مارس بالفعل، وبطريقة ديمقراطية، حقه في تقرير المصير. وقد فعل ذلك باختيار الاستقلال عن طريق الاندماج في جمهورية إندونيسيا، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) ولكل من المبادئ السادس والثامن والتاسع الواردة في القرار ١٥٤١ (د - ١٥)، والتي أكدت مرة أخرى أحكام القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ذات الصلة. وقد كانت الأمم المتحدة على علم تام بكل خطوة اتخذت في هذه العملية.

وقد دأبت إندونيسيا على إبداء حسن نيتها وإخلاصها، بالتعاون مع مكتب الأمين العام، والدخول في حوار ثلاثي يضم البرتغال، ويجري تحت رعاية الأمين العام منذ عام ١٩٨٢، بحثا عن حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية. ولبلوغ هذه الغاية، اقترحت إندونيسيا منح تيمور الشرقية مركزا خاصا يتمتع باستقلال ذاتي واسع النطاق، في إطار تسوية ما وكجزء منها، وأعربت عن استعدادها للتفاوض حول العناصر المضمونية لهذا الاقتراح.

وهذا الاقتراح يعبر عن تأكيد إندونيسيا المجدد على التزامها الصادق بحل مسألة تيمور الشرقية. ومن ثم، وكما جاء في التقرير المرحلي للأمين العام (A/53/349) المتعلق بمسألة تيمور الشرقية، والمؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وفي سياق الحوار الثلاثي، اتخذت المفاوضات في الآونة الأخيرة اتجاها جديدا يحمل في ثناياه أملا جديدا

إن البيان الذي أدلى به عصر اليوم وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بلدي، السيد أنستازي غاسانا، كان يستند إلى حقائق مجردة وملموسة. وكان الغرض من بيان الوزير وصف حالة مأساوية مثيرة للقلق سائدة على أرض الواقع في منطقتنا، وتم تحذير المجتمع الدولي بشأنها مرات لا نتذكر عددها.

وعلى الرغم من شعوري بالصدمة والجزع من بيان ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، فلن أبدد وقت الجمعية العامة في الرد على ادعاءاته وتلفيقاته التي لا تقوم على أي أساس. إلا أنني أود أن أقول إنني مسرور لأنه لم يتمكن من تنفيذ أو إنكار محتوى بيان وزير خارجيتنا عندما أشار إلى أن سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية تحرض على الكراهية العرقية والإبادة الجماعية. والواقع أن وزيرنا استخدم اقتباسات لا لشيء إلا لأنه كان يشير إلى أحداث تمخضت عن مأساة تجل عن الوصف في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وللتدليل على أننا نعلق أهمية قصوى على الحقائق الموضوعية، أود أن أقرأ مقتطفات من مقال ورد في العدد الصادر اليوم من صحيفة "انترناشيونال هيرالد تريبيون"، تحت عنوان "أخطر شيء في كينشاسا أن تكون ممن التوتسي أو أن تشبه التوتسي"، جاء فيه ما يلي:

"إن تلفزيون كينشاسا يجري مقابلات مع أشخاص يقسمون بأنهم سيطررون التوتسي من المدينة. وهناك محطة إذاعة رسمية في شرق مدينة بونيا، حثت الكونغوليين، يوم ٨ آب/أغسطس، على مهاجمة التوتسي الذين وصفتهم بدنيا بقولها: 'أيها المستمعون الأعزاء! ... افتحوا أعينكم جيدا. ومن يسكنون منكم على امتداد الطريق، انقضوا على ذوي المناخير الطويلة، على الطوال النحاف الذين يريدون السيطرة علينا'.

"السيد كابيلا الذي يفتقر إلى جيش فعال، أعلن في ٢٥ آب/أغسطس أن على جميع الكونغوليين أن 'يحملوا السلاح، حتى الأسلحة العادية - الأقواس والرماح والسهام وغيرها، لسحق العدو و'إلا فسوف نصبح عبدا لهؤلاء التوتسي'.

"وقالت أبرز مجموعة لحقوق الإنسان في الكونغو - الرابطة الأفريقية للدفاع عن حقوق الإنسان - التي تعمل سرا منذ أن أصدرت الحكومة

الدينامية المتعاطمة التي تتسم بها المواضيع قيد المناقشة.

ولهذا، يستحيل على حكوماتنا أن تحتفظ برؤية ثابتة للحقائق الدولية المعقدة عند النظر فيها بجميع أبعادها. إن استيعاب هذه الحقائق الجديدة وكذلك الحقائق القائمة والاعتراف بها وتضمينها على نحو أفضل، تكفل أن يظل مضمون مناقشاتنا متجددا باستمرار، وأن تفرز هذه المناقشات عملية من الإثراء المتبادل الذي نستفيد منه جميعا. وبالتالي أجد لزاما علي أن أشكر جميع من شاركوا فيها.

وأعتقد، شخصا، أن هذه المناقشة تتيح لنا فرصة فريدة وقيمة للغاية لنرى كيف تنظر حكومات الدول الأعضاء إلى العالم في هذه السنوات الأخيرة من القرن، وما هي المشاكل التي يرى قادتها أنها تؤثر على سلام الشعوب وأمنها ورخائها، وما هو الاتجاه الذي يجب أن يسلكه المجتمع الدولي بغية التصدي لهذه القضايا وحسمها.

هذه المرة، شارك في المناقشة متكلمون مجموعهم ٨٠، بينهم ٢٦ رئيس دولة، ونائب رئيس، وولي عهد، و ١٥ رئيس وزراء، و ١٤ نائب رئيس وزراء ووزير خارجية، و ١٠٥ وزراء خارجية، وستة وزراء مسؤولين عن وزارات أخرى، و ١١ رئيس وفد، ومراقب. وبذلك تلقت الجمعية العامة نظرة عامة مستفيضة عن الحالة. وإنني بطبيعة الحال لا أنوي في هذا الوقت، وليس في استطاعتي في الواقع، أن استخلص أية نتائج. فهذه ليست مسؤوليتي وهذا ليس أوان القيام بذلك. ومع ذلك، أود على الأقل أن أطرح أمامكم بعض الأفكار التي تبادرت إلى الذهن بعد البيانات المدلى بها طيلة الأسبوعين الماضيين.

في كل بيان تقريبا أدلي به أثناء المناقشة التي اختتمت بعد ظهر اليوم، نجد تعبيراً صريحا أو ضمنيا، مؤكداً أو غير مؤكد، عن شاغل لدى الحكومات بشأن أوجه التباين الاقتصادي الحاد بين القطاعات الشاسعة من البشر المتخبطين في الفقر أو في نقص في الموارد من ناحية، والأقلية التي تعيش في وفرة ورخاء من ناحية أخرى. وفي هذا السياق كشفت بيانات عديدة عن شاغل وأكد عليه، وهو أن عملية العولمة العاجلة والمحتملة التي تتغلغل في كل نواحي العلاقات الدولية قد

بالتوصل إلى تسوية مبكرة للمشكلة. ونأمل في أن يتسنى الإبقاء على هذا التقدم.

ومما يبعث على الأسف العميق، بالتالي، أن يختار ممثل سان تومي وبرينسيبي، خلافا للوفود الأخرى التي تكلمت عن هذا الموضوع، أن يتجاهل هذه الحقائق الدامغة، ويعكر صفو المناخ الإيجابي الذي أمكن تهيئته مؤخرا.

أخيرا، أقول إن إندونيسيا ما زالت ملتزمة التزاما تاما بشعب تيمور الشرقية وبدعم آماله وتطلعاته نحو بناء مستقبل أفضل وأكثر استقرارا لنفسه ولأبنائه كمواطنين إندونيسيين.

السيد ييمر (أثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن اختيار وفد اريتريا عدم تبديد وقت الجمعية العامة في محاولة الرد على بياني، لهو أمر جدير بالتقدير. وبالتالي فإنني أتمسك ببياني السابق.

السيد مكونغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود فقط أن أقول كلمة واحدة لشقيقي الأصغر ممثل رواندا. من الصعب على الصادقين أصحاب الكرامة أن يفهموا أكاذيب أو يفسروا هلوسة الجيران الروانديين الذين ييغون محاصرة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجعلها جزءا لا يتجزأ من أراضيهم. ولا أريد الخوض معهم في جدل عقيم. فلتنسحب رواندا من جمهورية الكونغو الديمقراطية بدلا من التماادي فسي أعمال طائشة لن يكون وراءها طائل في نهاية المطاف والصدق أجدى من الكذب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لا توجد وفود أخرى تطلب الكلمة لممارسة حق الرد.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أدلي ببيان بصفتي الرئيس.

بتعليقات المتكلم الأخير، نكون قد اختتمنا المناقشة العامة في الدورة الثالثة والخمسين. وأعتقد أن جميع الممثلين سيتفقون معي في أن البيانات التي استمعنا إليها إبان الأسبوعين الماضيين كانت شيقة للغاية، وأكدت أن هذه الممارسة، وإن كانت تتكرر سنويا منذ أكثر من خمسة عقود، لم تصبح روتينية بأي حال من الأحوال، بسبب

التركيز على آليات منع الصراع. وأشارت وفود عديدة إلى الحاجة إلى تدعيم الآليات التي تتيح للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها الوقائي بفعالية أكبر.

بعد أيام ستسبح الفرصة أمام الجمعية العامة لتساهم مساهمة قيمة في هذا الصدد عندما تنظر في موضوع أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، الذي أصدر الأمين العام تقريراً ممتازاً بشأنه، وأشكره عليه.

وفي الوقت الحالي تعاني شعوب مناطق عديدة في أفريقيا من الحرمان الذي يعجز عنه الوصف نتيجة للكوارث الطبيعية في بعض الحالات، وللنزاعات الداخلية والدولية الخطيرة في حالات أخرى. وفي بعض الأحيان تتسبب الظاهرتان معا في ذلك. ويتضح من كل البيانات التي أدلى بها في المناقشة العامة أن الجمعية العامة تود تكريس اهتمام خاص على أساس الأولوية للحالة في أفريقيا. وأرجو أن تتمكن الجمعية العامة من دراسة المسألة بعمق على أساس الأولوية، وأن تنجح في تحديد الطريقة التي تزود بها الأمم المتحدة البلدان الأفريقية الشقيقة بالمساعدات الفعالة والسريعة للتغلب على هذه الحالات الصعبة التي أثرت فينا كلنا.

وأوضحت هذه المناقشة أيضاً نفاذ صبر المجتمع الدولي، وعدم ارتياحه أحياناً إزاء عدم إحراز تقدم في التماس حلول للنزاعات الأخرى التي يشكل بقاؤها مدة طويلة تهديداً خطيراً للسلم والأمن. وبعض هذه النزاعات مدرج في جدول أعمالنا، وأرجو أن نتمكن من اعتماد قرارات هادفة وموضوعية ومجدية بشأنها يمكن أن تنفذ بفعالية.

وفي هذا الصدد، رأينا بعض الدلائل المشجعة. وأنا أشير على وجه التحديد إلى بياني ممثلي إسرائيل وفلسطين المدلى بهما في المناقشة العامة والذين أكدا رغبتيهما في اختتام العملية السلمية وعزمهما على استئناف المفاوضات التي تفضي إلى نهاية إيجابية لهذا الصراع الطويل الأمد.

وقد أوضحت المناقشة بصورة حتمية أنه لا يزال هناك قلق شديد على نطاق واسع بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل. فقد أشير مراراً إلى أحداث هذه السنة التي أثبتت أن لهذا القلق ما يبرره تماماً. وقد دفع ذلك العديد من الممثلين إلى حث البلدان التي لم تنضم بعد إلى أنظمة

تكون أيضاً النتيجة الطبيعية للتطور العلمي والتكنولوجي. وهناك اهتمام متزايد بكفالة تفهم أعمق لطبيعة هذه العملية لكي يتمكن المجتمع الدولي من أن يعد نفسه لإدارة آثارها، ومعالجة أسبابها، وأن يضمن ألا تعود عولمة الاقتصاد بالنفع على عدد قليل فقط بينما تضر بأضعف الضعفاء وأكثرهم هشاشة.

لقد استمعنا إلى دعوات إلى تحديد قواعد جديدة لتنظيم هذه الظاهرة المالية المعاصرة، التي تؤثر تأثيراً طبعياً على التجارة، وإلى التشجيع على إعادة دراسة ومراجعة، وإن أمكن، تعديل الهياكل الموجودة للنظام المالي الذي تمخضت عنه اتفاقات بريتون وودز. وتعود هذه الهياكل إلى ما قبل أكثر من ٥٠ عاماً عندما لم يكن هناك حاسوب، كما ذكر أحد رؤساء الدول، ولا يبدو أن هذه الاتفاقات تفي بالمتطلبات الحالية.

ولكن، وكأن ما تقدم لا يكفي، من المفيد أيضاً، توخياً للإنصاف، أن نعترف بأن لظاهرة العولمة مزاياها وعيوبها. فلئن كانت تبعث على شعور البعض بالقلق والريبة، فإنها تزيد من حاجتنا إلى العمل معاً. فالمشاكل العالمية تستوجب رداً عالمياً. وهذه الحقيقة التي لا مفر منها مفهومة الآن بوضوح وإلحاحية أكثر من أي وقت مضى، وقد دلل على ذلك الحوار الرفيع المستوى حول العولمة المعقود في هذه القاعة قبل أيام.

وعلى مستوى آخر، تمكنا المناقشة العامة من استعراض الحالات التي تهدد أو تقوض السلم والأمن الدوليين في مختلف مناطق العالم: في أفريقيا وآسيا وأوروبا. وللأسف أن هذه الحالات عديدة ومؤلمة، وتؤثر على عشرات البلدان وملايين الناس، وتخلّف في أعقابها الموت والدمار واللاجئين المطرودين من ديارهم. ولمست في عدد من البيانات شعوراً بالإحباط، إن لم يكن بالعجز، إزاء القدرة المحدودة للمنظمة - التي يفرضها افتقارها إلى الموارد - على اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية للتعويض بهذه الأعمال والأحداث، ناهيك عن معالجة عواقبها وآثارها بعد وقوعها. ويجب على أي حال، ألا يغيب عن ذهننا أن هناك ثقة مجددة، يجري الإعراب عنها في معظم البيانات، بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل جهودها.

والصعوبات التي تواجهها المنظمة في اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة في بعض الحالات لتتجنب الإخلال بالسلم أو لتستعيد إقراره لا بد وأن تحتم علينا

إلا أن هذه الظروف لا يمكن أن تخفي أن قطاعات هائلة من البشرية لا تزال تعاني من انتهاك حقوقها. ويجب على منظماتنا، ولا سيما هذه الجمعية، مواصلة الجهود الرامية إلى استكمال الإطار القانوني المؤسسي الذي يستند إليه نظام حماية هذه الحقوق. وسيكون اعتماد مشروع الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، الذي نأمل أن يتحقق بتوافق الآراء، أفضل رمز من رموز تقدير الجمعية للذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ونأمل أيضا أملا واقعا يتمثل في إمكان اعتمادنا لقرارات هامة بشأن تعزيز المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث، وبشأن حماية حقوق النساء والأطفال الذين ينتمون في الغالب إلى أضعف قطاعات السكان، لا سيما الأطفال في حالات الصراع المسلح.

طوال المناقشة أشير مرارا إلى الأمم المتحدة بوصفها الأداة الأنسب، وإن لم تكن الأداة الوحيدة، لمواجهة هذه المشكلات والتحديات وغيرها. إلا أن من الواضح بجلاء أن هذه الأداة لا بد من صقلها وشحذها، لا نتيجة لمرور الزمن فحسب بل بسبب التحولات التي طرأت على المجتمع الدولي بأسره، لكي تتكيف مع العصر الجديد والتوقعات الجديدة ومطالب المجتمع الدولي الجديدة.

لذلك ظل موضوع إصلاح إجراءات الأمم المتحدة موضوعا مستمرا ومتكررا في البيانات التي استمعنا إليها. وقد ازداد وعينا جميعا بالصعوبات التي ينطوي عليها تنفيذ تحول فوري يمتد إلى الأعماق. ولن يكون هذا ممكنا إلا إذا سبقت ذلك عملية فكرية دقيقة مشبعة بفكر سياسي عميق؛ وإلا إذا نفذت بعناية وبروح التعاون؛ وإذا لم يصبح الوقت عاملا حاسما بل عاملا يؤخذ في الاعتبار تمشيا مع إلحاح الحاجة وقوة الحل والنطاق العالمي اللازم. ولذلك، فإنني واثق من أننا سنكون قادرين عندما يحين أوان استئناف المفاوضات، وبمشاركة من الجميع، على التوصل إلى اتفاقات أساسية تفضي إلى حل قاطع، في هذه الدورة الثالثة والخمسين. ونحن نعلم أن هذا لن يكون يسيرا، ولكن لهذا السبب على وجه التحديد ينبغي ألا نتأخر عن القيام به.

وبطبيعة الحال، لن تجدي الجهود الرامية إلى تعزيز أداء المنظمة وهيكلها المؤسسي عملا على زيادة كفاءتها

عدم الانتشار على الانضمام إليها. ولذلك لا بد أن نجد السبل المؤدية إلى تشجيع تعزيز الإطار المؤسسي القانوني اللازم لوضع حد لسباق التسلح وانتشار التجارب النووية.

ومن حسن الطالع، أننا تلقينا في خلال المناقشة دلائل مشجعة من بلدان منهمكة في ذلك الأمر كل الانهماك، وذلك بتعهداتها بالانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، لا بد أن أشير إلى قرب سريان اتفاقية أوتاوا المتعلقة بحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ولا بد أن نشجع بكل قوة الانضمام إلى الاتفاقية على نطاق عالمي لكي نكفل القضاء التام على هذه الأجهزة المهلكة التي تنم عن الجبن والتي يكون الفاعل فيها مجهولا.

وكانت مشكلة الإرهاب موضوعا آخر من أكثر المواضيع التي خصها المتكلمون بالذكر. واستنادا إلى تعدد الإشارات إلى هذه المسألة في المناقشة العامة يمكن أن نستنتج بسهولة أن الحكومات تأمل في أن تشدد الأمم المتحدة الحملة ضد الإرهاب وتواصلها، بتوسيع الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب وقمعه. ومن المأمول أيضا أن يتحقق تقدم فيما يختص ببلوغ الهدف ذي الأولوية المتمثل في تقليص الجريمة المنظمة، لا سيما الاتجار غير المشروع بالمخدرات وأشكال الجريمة الدولية الأكثر خبثا مثل الاتجار غير المشروع بالأشخاص. وإنني على ثقة بأن بوسعنا التوصل بشأن هذه المواضيع إلى اتفاقات تظهر الرغبة في إحراز تقدم حقيقي في أعمالنا، وأن عملنا ستكون له صلة مباشرة بالذين نؤديه من أجلهم.

وقد وضع المشاركون في المناقشة العامة في اعتبارهم أن هذه السنة توافق الذكرى الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد كانوا محقين في الإشارة إلى ذلك. فهي بلا شك مناسبة تستحق الاحتفاء بها. وهي أيضا مناسبة للتأكيد الموضوعي على تجديد التزام لا ينتهي بمجرد اعتماد صك بل يمتد إلى المسلك الفعلي الذي تسلكه الحكومات ويسلكه المحكومون، ولا ريب أن تدويل حماية وضمان حقوق الإنسان عملية جارية بلغت في السنوات الأخيرة مرحلة ذات شأن، بل يمكن القول أنها توجت بإنشاء محاكم دولية دائمة لمحاكمة ومعاينة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وغيرها من الجرائم الخطيرة.

فيها رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة الثالثة والخمسين، بأن هناك روح تقدم في الجمعية العامة، أن هناك روحا بناءة؛ وحتى في وجود حالات سوء الفهم والتنوع، توجد رغبة ملحة في التغلب على الاختلافات والخلافات. ويجب ألا نسمح لأنفسنا بأن نكون نحن فمّن يعجز عن الوفاء بالتوقعات. فلنعمل حتى لا يصبح بياننا الختامي عند اختتام أعمال الدورة الثالثة والخمسين اعترافا بالإحباط بل صوتا مشجعا يبعث الأمل في النفوس.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

إذا ظلت حالتها الاقتصادية حرجة على الدوام، وإذا عاشت دائما في أزمة مالية. وقد أظهرت هذه المناقشة مرة أخرى أن المنظمة لن تتمكن من تحقيق مهامها بالكامل إذا لم تتلق الموارد الاقتصادية اللازمة.

ومن المستحيل أن نعبر بهذه الملاحظات الموجزة عما انطوت عليه الأفكار من ثراء وما انطوت عليه المناقشة والمبادرات المطروحة خلال المناقشة العامة من عمق.

وقد سمحت لنفسني أن أدلي بهذه الخلاصات الموجزة وغير الكاملة بالضرورة لتذكير الجمعية العامة بأن المهمة الماثلة أمامنا في الأسابيع المقبلة مهمة هائلة ومسؤولية جسيمة لا بد أن تضاف إلى مسؤولياتنا الفردية. وأثق بأن يتسنى أداء هذه المهمة بالذكاء والتفاني وروح المسؤولية الجماعية لدينا. وقد اقتنعت، منذ اللحظة التي توليت